دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

د. إبراهيم أبو جابر

أ. إبراهيم عبد الكريم

د. بديع العابد

د. رياض حمودة ياسين

د. سامي الصلاحات

د. سلامة الهرفي البلوي

د. عبد الجبار سعيد

أ. عبد الله كنعان

أ. فادي شامية

د. محمد أكرم العدلوني

د. محمد عمارة

د. محمد عيسى صالحية

أ. محمود عواد

د. ناجح بكيرات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الحملة الأهلية لاحتفالية عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩

الفصل الثالث

العثمانيون ومدينة القدس
الحفاظ على الدور الثقافي والحضاري

(دراسة وثائقية)

العثمانيون ومدينة القدس
الحفاظ على الدور الثقافي والحضاري

د. محمد عيسى صالحية

مقدمة:

مكانة القدس في العقيدة الإسلامية أصيلة، عميقة الجذور، مقدسة مباركة بمحكم آيات التنزيل: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (سورة الإسراء: آية 1)، ما كانت القدس عاصمة لدولة كبيرة ولا كانت مركزاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً، ولا ذات موقع استراتيجي مهم، وإنَّما مدينة مُقدَّسة، جليلة القدر عند المسلمين والمسيحيين واليهود، ومهوى أفئدة مئات الملايين في كل أنحاء الدنيا، ومقصد الحجاج والزوار والسائحين من أتباع الديانات الثلاثة، الإسلام والمسيحية واليهودية[1].

قدسية المدينة وأكنافها مستمدة عند المسلمين من مسجدها الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى رسول الله محمد، صلى الله عليه وسلم. ومن البركة التي أنعم الله بها على كل ذرة من ترابها، وعلى كل أكنافها، وكانت ولا زالت أرض رباط وجهاد حتى يبعث الله الناس، يوم الساعة. وللمدينة تراثها الثقافي، ودورها في نشر العلوم الدينية؛ النقلية والعقلية، متميز مشهور معروف. وإذا ما تعرَّضت لعدوان أو أطماع شكلت أزمة للفكر العربي والإسلامي، لا يخرجه من رصف قيوده إلا الجهاد وثقافة الجهاد، فهي الذاكرة الحية للمسلمين.

دور العثمانيين في الحفاظ على هوية مدينة القدس وتراثها الحضاري والثقافي:

في الرابع من ذي القعدة 922هـ الموافق 1516/12/8م، قام السلطان سليم العثماني المتوفى سنة 926هـ/1520م، وهو في طريقه إلى مصر، بزيارةٍ إلى القدس، مع أنها لم تكن على الطريق الرئيسي للجيش العثماني، حيث أمَّ الأماكن المقدسة في المدينة، وزار مقامات الأنبياء. وكان العلماء والشيوخ والأعيان قد تقاطروا لاستقباله من كافة أنحاء فلسطين: القدس، ونابلس، وصفد، والخليل، وغيرها، وتسلم السلطان سليم مفاتيح المسجد

الأقصى، وأعلن عن ابتهاجه وشكره لله تعالى لدخول أولى القبلتين في ملكه، وأمر بتوزيع الهدايا والعطايا على الوجهاء والأعيان والشيوخ والعلماء وأعفاهم من الضرائب، ثم أنعم على أخفش زاده، شيخ الطائفة المولوية الصوفية بمبلغ 500 أقجة، يتناولها شهرياً من الصرة السلطانية[2]، وكان سلاطين بني عثمان يدعمون الطريقة المولوية المنسوبة لجلال الدين الرومي، التي حظيت بأهمية سياسية واجتماعية ودينية، وانتشرت تكاياهم في بلاد آسيا الصغرى وفارس ومصر وبلاد الشام منذ عهد السلاجقة، وكانت لهم مكانة في مدينة القدس. ويذكر أوليا جلبي Evliya Tschelebi أن عدداً كبيراً من الأعيان والعلماء والرجال الذين ينتمون إلى الطريقة المولوية، كان يتقاضى الواحد منهم 500 أقجة شهرياً من الصدقات (الصرة) السلطانية العثمانية[3]، فالقيم الإسلامية هي المرشد الأعلى لكافة سلاطين بني عثمان. وكانت مدينة القدس هي المدينة المقدسة الوحيدة التي زارها السلطان سليم، إذ لم يتسن له زيارة مكة والمدينة، وأمضى في القدس أياماً متعبداً وزائراً لأماكنها المقدسة، نقل خلالها الأهالي شكواهم من تسلُّط الأعراب عليهم ومهاجمة مدينتهم، وفقدان الأمن، وشح المياه في المدينة، وقلة مواردها الاقتصادية[4].

منذ ذلك الزمن 4 ذي الحجة 922 وحتى 3 ربيع الأول 1336هـ الموافق 1516/12/8–1917/12/9م، أي خلال 402 من الأعوام، أصبحت الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة والقدس تحت ولاية الدولة العثمانية، وغدت طريق الحج إلى تلك الأماكن في عهدتها، وأصبح العثمانيون المدافعين الرئيسيين عن الإسلام، وخاصةً بعد انتصارهم في معركة مرج دابق 922هـ/1516م، التي فتحت لهم الطريق للسيطرة على بلاد الشام، وموقعة الريدانية 923هـ/1517م، التي فتحت لهم الطريق للسيطرة على مصر، وإنهاء دولة المماليك ووراثة أملاكها بما في ذلك الحجاز.

لقد أولى العثمانيون الأماكن ذات المكانة الدينية في مكة والمدينة والقدس والخليل، فضلاً عن النجف وكربلاء والكاظمية جُلَّ العناية والرعاية[5]. كما شملت رعايتهم الأماكن المقدسة لأهل الذمة؛ النصارى واليهود، في المدينة المقدسة. وأطلق سلاطين بني عثمان على أنفسهم "خُدّام مكة والمدينة وثالث الحرمين وأولى القبلتين"[6].

كان تراث المدينة المقدسة الديني والثقافي والاجتماعي محور رعاية الدولة العثمانية، من خلال الحفاظ على المؤسسات التي ورثتها عن الدول الإسلامية المتعاقبة على حكمها، وإنشاء وإقامة العديد من المؤسسات طيلة عهودها في المدينة، وتوفير أسباب العيش والراحة لمجتمعها، وتطوير المدينة وتنميتها. وسيظهر من خلال الوثائق الرسمية

والسجلات العثمانية مدى الحرص الذي مارسته الدولة العثمانية للحفاظ على هوية المدينة وتراثها الحضاري والثقافي، وتمثل ذلك من خلال العديد من الأعمال والإجراءات التي قاموا بها في المدينة ومنها:

1. تحرير وإحصاء واردات ومصاريف المصادر في مدينة القدس:

حيث قامت الدولة العثمانية بتحرير وإحصاء واردات ومصاريف المصادر (الأقلام) الموقوفة على المؤسسات الدينية (القديمة)، وتلك التي أنشأوها، مثل أوقاف حرم خليل الرحمن، وصخرة الله المشرفة، والمسجد الأقصى، وجامع المغاربة والمساجد الأخرى، وأوقاف الأنبياء موسى ويونس ولوط، والزوايا والتكايا والخانقات والترب والرباطات وغيرها. وكذلك المؤسسات الثقافية من مدارس ومكاتب ودور القرآن ودور الحديث، والمؤسسات الحرفية، والقاعات والطواحين والأرحية والاصطبلات، والأفران والمعاصر، والحمامات والمصابن والمدابغ والمصابغ، والبيمارستانات والمؤسسات الاجتماعية مثل العمارة العامرة (تكية خاصكي سلطان). وأيضاً الأوقاف المحبوسة على المساكين والفقراء والمتصوفة سواء كانت قديمة موروثة أم حديثة أوقفها سلاطين بني عثمان أم موظفي الدولة العثمانية ورجالها من باشات ودفترداريه وأمراء وزعماء وسباهية، وكذا من أهل القدس، والقاطنين فيها من علماء وشيوخ وقضاة وقادة عسكريين. ولا يقتصر الإحصاء على المؤسسات الإسلامية والمسلمين، وإنما يشمل النصارى من سكان المدينة والأوقاف المحبوسة على المؤسسات الدينية النصرانية كالكنائس، وخاصة كنيسة القيامة (قمامة)، وكذلك الأديرة، مثل دير البنات الكائن ظاهر مدينة القدس[7].

وما زال أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول وأرشيف القيود القديمة بالمديرية العامة للطابو بأنقرة يحتفظ بعشرة دفاتر اختصت بتحرير وإحصاء مدينة القدس وقعت بين السنوات 932هـ/1525م وسنة 1222هـ/1807م، ولباقي ألوية فلسطين: نابلس، وصفد، وغزة وقضاء الرملة ونواحي القدس والخليل، 28 دفتراً[8]. والهدف من الإحصاء وإن كان تحديد الموارد والنفقات وتدقيقها وضبطها ومراقبتها، وجباية واجب الدولة الشرعي منها، فإنها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على مباني المؤسسات من صيانة وترميم وإصلاح وتجديد، وتنمية مواردها وإعمارها، وتدعيم دورها، بالإضافة إلى توفير الأسباب المؤدية إلى استمرارها في أداء دورها ورعاية القائمين على شؤونها من علماء وشيوخ ومشرفين وخدام وغيرهم.

2. إعمار مباني المؤسسات الدينية في المدينة وترميمها وإصلاحها وتجديدها:

من الملاحظ أن كافة سلاطين بني عثمان لم يشيِّدوا أيَّة مساجد كبرى بأسمائهم لا في القدس ولا في مدن فلسطين الأخرى، خلافاً لما عمَّروه من مساجد في إسطنبول أو البلقان، إعظاماً للمسجد الأقصى بمبناه الجنوبي (القبلي) وقبة الصخرة المشرَّفة، وترسيخاً للهوية الدينية لمدينة القدس.

ويعدّ عهد السلطان سليمان القانوني، أزهى عصور الدولة العثمانية بالنسبة لمدينة القدس، فقد قام بأعمال تعمير واسعة وشاملة شملت مسجد قبة الصخرة المشرفة والمبنى الجنوبي للمسجد الأقصى، وهما رمزان مهمان من رموز الهوية الدينية الإسلامية للمدينة، ومقصد المؤمنين والعباد من كافة أنحاء العالم الإسلامي للزيارة والحج، وبالتالي استمرارها في أداء وظائفها المختلفة. فقد أمر السلطان سليمان القانوني بإرسال المهندس خوجه سنان بصحبة اللالا مصطفى باشا والذي نقله من مصر لمثل وظيفته حاكماً على سورية لإعادة بناء القدس وتزيين الصخرة المشرفة، وتولى خوجة سنان الإعمار والترميم لكافة المباني الدينية في القدس، مستخدماً العمالة الفنية التي أحضرها من مصر[9]. فجدد عمارة قبة الصخرة وأعاد تبليطها وعمّر جدران الحرم وأبوابه، وجدّد قاشاني قبة السلسلة، وأنشأ مسجداً عند كنيسة الصعود (مصعد سيدنا عيسى عليه السلام) قرب الطور، وكان الإعمار لا يقتصر على المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وإنما يشمل كافة مساجد المدينة كالمسجد العمري ومسجد المغاربة ومسجد صلاح الدين ومسجد النبي صموئيل ومسجد الشيخ جراح وغيرها.

وتزودنا دفاتر أوقاف المسجد الأقصى في القدس والمسجد الإبراهيمي في الخليل المتعلقة بالواردات والنفقات، وكذلك دفاتر المحاسبة، بنماذج تفصيلية لعمليات إعمار وترميم وتجديد وإصلاح المسجد الأقصى بما في ذلك قبة الصخرة المشرفة عبر عصور الدولة العثمانية. وتبيِّن مدى رعاية كافة سلاطين بني عثمان لإعمار الحرم المقدسي، وتؤكد جديتهم في متابعة تنفيذ أعمال الإعمار، وتدقيقهم لإنجازه وفق الخرائط المعدَّة وبكل دقة من قبل المعمار باشي، رئيس المهندسين والفنيين وهيئة الإشراف والكشف. إذ كان يُعقد مجلس شرعي في نهاية كل أسبوع للنظر فيما تمَّ إنجازه، وضبط النفقات، كأجور المأمورين والنجارين والبنائين والحجارين والمبلطين والمزخرفين والنقاشين

والحدادين وغيرهم ومبايعات المواد اللازمة، ويُسجَّل في دفتر المحاسبة المحضرُ الشرعي، والذي يوقع عليه أكثر من عشرين عضواً من الهيئة الحاكمة في المدينة من مأمورين ونظار ومدراء وقضاة وأمراء ورؤساء الطوائف غير الإسلامية، من يهود ولاتين وأرمن وروم، ومأمور الأبنية[10]. وكان العديد من مواد البناء، كالحديد والفولاذ والرصاص والكربون والكتان والرخام والمرمر والنحاس والأخشاب، ترسل من إسطنبول وأزميت وبوللو وقوجلي بحراً إلى ميناء يافا، وتنقل إما بالعربات أو على ظهور الجمال إلى القدس. وقد بلغت أجرة نقل المواد (الكرستة) من 10 شوال 1120هـ حتى ربيع الأول من السنة التالية 28,838 قرشاً، وضبطت أوزان وأعداد المواد المرسلة وعدد العربات التي حملتها[11]، وكان ثمن الكرستة والنقلية للمواد التي وصلت في 1854/8/20م الموافق 1271هـ، هو 6,320 قرشاً وعشر بارات[12].

وأحياناً كانت الكرستة تُحوّل من بعض المدن التي سبق وأرسلت إليها إلى القدس، وذلك لأولويتها في الإعمار والإصلاح، فقد أرسل السلطان العثماني أمراً إلى دفتردار دمشق وبيلربي طرابلس (الشام)، جاء فيه:

> رصاص قبة الصخرة والمسجد الأقصى في القدس بحاجةٍ إلى إصلاح، والذي سيكلف 6 آلاف فلوري، لكن صاحب الزعامة رئيس الفنيين، معمار باشي داود، في دمشق يطلب 2000 قطعة ذهبية. وعليه، فيجب دفع القيمة المطلوبة من خزينة دمشق، مع أخذ وثيقة تمسك من القاضي، متضمنة كيفية صرف المبلغ، وكيف تمَّ الإصلاح، وترسل إلى استانبول. كذلك، فإنَّ الرصاص الذي كان قد أرسل من استانبول إلى طرابلس لإصلاح المسجد الأموي في دمشق يحوّل إلى القدس، ويسلم إلى المذكور أعلاه، داود[13].

وفي أمرٍ آخر إلى قاضي القدس، استفسر السلطان عن الحديد والفولاذ والرصاص والكربون والرخام الذي كان قد أرسل من إسطنبول لإصلاح مبنى المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، والذي خُزن في القدس من أيام السلطان سليمان غير الموجود في مخازنه. وعلم السلطان من الخفية (المباحث)، أن بك القدس قد أخذها لاستعمالها في بناء بيته، وقال السلطان إنه يجب إعادتها فوراً وتغريم بك القدس بدل ما استعمله، وعلى القاضي استقدام البنَّائين والحجَّارين والمزخرفين والعُمَّال المهرة ممن لا يتوفرون في القدس، من مدينة دمشق، والبدء بالإعمار، وعليه تنفيذ الأمر بدون تأجيل أو تباطؤ[14].

وفي وثيقةٍ أخرى تاريخها 1140هـ/1735م، وحين كانت الدولة العثمانية تحت الأزمة الاقتصادية، كانت جملة مصاريف أوقاف الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى وجامع المغاربة بنظارة الحاج بشير آغا، آغا دار السعادة في مدة توليه الوقف عن سنة 1148هـ/1727م قد وصلت إلى ما مجموعه 201,330 قرشاً، وكان من ضمنها تعمير جلوس حمام الشفاء بتمامه، ونصف حمام العين، وتعمير جلوس حمام داود مع تعمير القضبان، وثمن نحاس وأجرة معلمين، هذا عدا عن حيثيات المصروفات والتي بلغت 21 بنداً[15].

أما في سنة 1195هـ/1780م، فقد أنفق على تعمير وإصلاح وترميم كافة الأماكن الدينية في المدينة المقدسة 6,529,280 قرشاً، وعلى إعمار حرم خليل الرحمن 30,954 قرشاً، وعلى إعمار مقام النبي عُزير 399,590 قرشاً، ومقام النبي داود 17,140 قرشاً، ومقام النبي موسى 80,260 قرشاً، ومقام سيدنا يونس 22,510 قرشاً، ومقام سيدنا عيص 28,710 قرشاً، ومقام سيدنا شمويل 32,920 قرشاً[16].

وفي سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، دوّن محضر لمجلس شرعي بتاريخ محرم سنة 1056هـ خاص بإصلاح وترميم وتعمير رباط الكرد، الواقع بباب الحديد ملاصقاً للسور. ويبين المحضر مدى الدقة والحرص في تنفيذ العمل، من حيث الكشف على البناء من قبل هيئة شرعية بصحبة الأستاذ حسن بن المعلم محمود بن نمر معمارباشي (أي رئيس المهندسين)، ومعاينته وتقدير المبالغ اللازمة للإصلاح. وقد احتاج إلى 10 قناطير شيد ثمنها 15 قرشاً، وعمل لمدة 15 يوماً، أجرة معلمين وفعول (عُمّال) وجبَّالين (يعملون في جَبْل الطين) ومؤنة وغير ذلك كانت كلفتها 25 قرشاً أسدياً (والقرش الأسدي يساوي $\frac{3}{4}$ قرشاً سلطانياً)، وثمن قصر مل (رماد مجبول بالكلس المطفأ) بلغت خمسة قروش. وأجرة معلم وفعول ودقاقات ومكانس وماء لمد القصر مل بلغت خمسة قروش، ونقل أتربة وكربلة كانت كلفتها خمسة قروش، وشيد للمرمات مع نقله كلفته خمسة قروش، فيكون المبلغ ستين قرشاً[17].

ولشمولية الإعمار والإصلاح والتجديد والترميم، فإن الباحث ينشر في الملحق رقم (1) من البحث، وثيقة عثمانية يعود تاريخها إلى الرابع من ربيع الثاني سنة 1121هـ/1709م صادرة من السلطان العثماني أحمد الثالث، باني المسجد الكبير المنسوب إليه في إسطنبول (1115-1143هـ/1703-1730م) أمر فيها بإجراء الإعمار

الكبير لكافة الأماكن الدينية، وخاصةً المسجد الأقصى والصخرة المشرَّفة في القدس، واشتملت الوثيقة على تفصيل دقيق لما يجب إعماره وإصلاحه في مبنى المسجد الأقصى والصخرة المشرَّفة وكافة الأماكن المباركة التي بداخل حرم المسجد الأقصى وذكرها فرداً فرداً. وكذلك جامع المغاربة والجامع العمري ومسجد الحنابلة والمنارات وسبيل قايتباي والأبواب والمدرسة الخاتونية والأروقة. وعُيِّن الحاج إبراهيم أفندي، معتمد الدولة العلية، وصحب معه من الديار الرومية أساتذة متفننين في صنعتهم مع آلاتٍ جديدة وكرستة لا يوجد مثلها في القدس، وكانت تكاليف الإعمار 264,699 قرشاً ومع النقلية من ميناء يافا إلى القدس فقد بلغت كلفة الإعمار 301,386 قرشاً[18].

وكان كل سلطان من سلاطين بني عثمان لا يتوانى عن إعمار وترميم الأماكن الدينية في المدينة المقدسة، وإن كانت أحوال الدولة الاقتصادية تؤثر في شمولية الإعمار أو محدوديته، وقد تكون أوسع في نطاق المسجد الأقصى وصخرته المشرفة، بينما تكون محدودة بما هو ضروري في غيرها. حتى إنَّ السلطان عبد العزيز ت 1291هـ/1874م اتهم بالإسراف والتبذير لإنفاقه الأموال الطائلة على أعمال التعمير في المسجد الأقصى، في حين أنَّ الدولة تعاني من أحوال اقتصادية متردية، والأطماع تحيقُ بها من الدول الأوروبية، والإنفاق في الدفاع عن الدولة وسيادتها أوجب من إعمار حتى أشرف المقدسات.

ومن الجدير بالذكر أنَّ عبد الله باشا، والي الشام، وفي أثناء زيارته للقدس، أمر بترميم المسجد الأقصى، فأحضر المهندسين والبنَّائين، ورمَّموا سقوف المسجد وسقوف أروقته، وجدَّدوا رصاصه والكاشاني، ونظفوا الأعشاب من ساحاته، وذلك على نفقته الخاصة ومن أمواله[19].

ولم تقتصر الرعاية على الأماكن الدينية للمسلمين، فإن الدولة العثمانية مدّت رعايتها للأماكن النصرانية الدينية. والدولة، وإن كانت لا تخصص الأموال لإعمار وترميم وتجديد وإصلاح تلك الأماكن وفقاً لأحكام الشريعة، ولكنها كانت توفر للقائمين عليها حرية إعمارها وتجديدها، وتوفير أسباب الحفاظ على أوقافها وحراستها. فأصدر السلطان سليمان فرماناً في ربيع الأول سنة 955هـ/1548م بترميم الأديرة، ودور السكن الخاصة برهبان دير السرب ودور أبناء الطائفة[20]. وبعث السلطان ملاحظةً لعوني أفندي، مأمور الجندرمة في القدس، حول إصلاح وإعادة بناء وترميم دير

مار سابا الواقع في منطقة صحراء القدس، والذي اعتاد البدو الاعتداء على المشتغلين فيه، فأمر بحراستهم والسماح لهم بترميم الدير وإصلاحه، ولكن دون إضافات على ما كان عليه منذ القديم[21]. كما أمر في الحكم نفسه، بإصلاح مقام (مصعد عيسى) قرب الطور، وحماية النصارى ومنع ابتزازهم من أيٍّ كان[22].

والسلطان أحمد الثالث أمر بترميم الجزء المتصل من كنيسة القيامة مع المسجد العمري، وبلغت تكاليفه 10,900 قرش[23]. وفي سنة 1271هـ/1854م سمح السلطان بتعمير قبة كنيسة القيامة، باستخدام أموال أوقافها التي بلغت 16,870 قرشاً[24].

أما حين وقعت الدولة العثمانية تحت طائلة الامتيازات، وصدر قانون تملُّك الأجانب سنة 1858، وقانون حماية الأجانب سنة 1874، وبدا نجم الدولة العثمانية باهتاً، فإنَّ العديد من الكنائس والأديرة قد أقيمت في القدس. ومن خلال وثائق معروضات الصدارة في قصر يلدز، وتصنيف جودت، وتصنيف الإرادات ودفاتر العينات، وتصنيف ابن الأمين، وتصنيف علي أميري، وتصنيف خط حمايون؛ فقد أنشئت كنيسة بروتستانتية في القدس بوساطة القنصلية الإنجليزية سنة 1261هـ/1845م. وأقيمت كنيسة للروم في عين كارم، وأخرى قرب نهر الأردن سنة 1298هـ/1880م. وخلال ربع قرن منذ سنة 1299هـ/1881م، أقيمت كنائس للروم الكاثوليك في القدس، وكنيسة أرثوذكسية للروس، وكنائس ألمانية بمناسبة زيارة إمبراطور ألمانيا، وزاد إعطاء الرخص لتعمير وتجديد وترميم كنيسة القيامة لطوائف اللاتين والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك والأرمن. وفي سنة 1325هـ/1907م أُقيمَ معبد ومسافر خانة على جبل الزيتون باسم إمبراطور ألمانيا.

3. تعظيم مكانة العلماء والشيوخ ورجال الدين:

إنَّ مكانة أرباب الوظائف الدينية في المدينة المقدسة كانت عالية، إكراماً للمدينة المقدسة وإعظاماً لشأنها، ومن أرباب الوظائف الدينية في المدينة، القضاة والمفتون ونقباء الأشراف والعلماء والمدرسون وشيوخ الحرم وسَدَنة الأماكن المقدسة عموماً.

ولقاضي القدس مكانة رفيعة، وله سلطات إدارية واسعة غير القضاء، جعلته رقيباً على الوالي والدفتردار والجند والأوقاف والجمارك والحسبة، وتسجيل العقود وتصديق الوثائق، ومراقبة الأسعار وتسجيل العقارات، وإحصاء النفوس، وإقالة رؤساء الطوائف الدينية، وله حق الإشراف على الأوقاف وتنفيذ شروط الوقف،

وتعيين المدرسين وموظفي الدولة ورجال الإفتاء. وتمتد صلاحيات قاضي القدس إلى جنين ونابلس وغزة والرملة ويافا، حيث يُعيَّنُ نواب الشرع الشريف فيها، والقضاة المحليين. وارتباط قاضي القدس مباشر بشيخ الإسلام في إسطنبول، ويتبيَّنُ من الفرمانات السلطانية والأحكام المرسلة من إسطنبول، ومن محاضر سجلات المحكمة الشرعية في القدس، مدى عُلُوِّ مكانة قاضي القدس ودرجة التقدير الرفيعة التي يحظى بها، والهالة التي تُضفى على شخصية متولي وظيفة القضاء في المدينة، فيخاطَب في الرسائل والفرمانات الموجَّهة إليه بعبارات مثل: مولانا وسيدنا، وعمدة النواب، وزبدة الفقهاء أولي الألباب، ودامت فضائله[25]. وأحياناً تتضمن ديباجة المخاطبة قُدوة قُضاة الإسلام، وذُخْر وُلاةِ الأنام، ومُحرِّر القضايا والأحكام، وخلاصة العلماء الأعلام، الحاكم الشرعي... إلخ. ومع أن الإطناب في افتتاحيات وديباجات الفرمانات العثمانية والرسائل كانت ظاهرة لازمة، وتثير نوعاً من الملل لما فيها سجع وإطناب وحذلقة ومبالغة، إلا أنَّها تبيِّن أهمية المخاطب في شخصه ووظيفته، وكان قاضي القدس موظفاً كبيراً، له جلّ الاحترام والتقدير[26].

كما أنَّ مفتي القدس، كان يحظى بالتقدير، ويخاطب بالعلاَّمة الأوحد والفهَّامة الأمجد، وعُمدة العلماء العظام[27]، ويحضر كافة المجالس الشرعية والاجتماعات التي تعقد في المدينة، ويدعى لكافة الهيئات والمجالس والإدارات المُشَكَّلة في المدينة، وغالباً ما يكون برفقة القاضي. وكذا نقيب الأشراف والذي يتولى رعاية أمور النقابة في القدس، وفق قوانينهم المرعية والحماية والصيانة للسادة الأشراف، فله نفوذ ديني كبير ودور اجتماعي وسياسي، ويخاطب بعمدة العلماء الأعلام، ونخبة الفقهاء والمدرسين العظام، وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية[28]، وكان للأشراف مخصصات مالية ترسل من إسطنبول أو يتقاضونها من عائدات الأوقاف[29]. وفي إسطنبول يقيم نقيب على أشراف الممالك العثمانية، وقد عُيِّن في بداية محرم الحرام سنة 1158هـ "عمدة السادات الكرام السيد عبد اللطيف أفندي قايمقاماً لنقابة أشراف القدس"[30]. وشيخ الحرم القدسي الشريف، والمسؤول عن مئات الموظفين والعلماء العاملين في الحرم المقدسي، المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وساحاته وقبته والدور التابعة له، فقد كان له شأن عند المركز في إسطنبول، وتصدر الرسالة أو الفرمان بعبارات الإجلال والتعظيم، وتحوي أوصافاً، مثل قدوة المدرسين الكرام، وعمدة المحققين العظام، وصدر الموالي العظام،

ودامت فضائله وزيد علمه إلى غيرها من ألفاظ التقدير والاحترام[31]. وتعظيماً وتكريماً لأرباب الوظائف الدينية في المدينة المقدسة بصفة خاصة، وأهالي القدس الشريف والمدرسين والعاملين في المسجد الأقصى من أئمة ووعاظ وخطباء وسدنة، والعلماء والمجاورين والفقراء من المتصوفة أو الضعفاء والمساكين، فقد اعتاد سلاطين بني عثمان على إرسال هبة عرفت بالصُرّة السلطانية، وتوزع للعاملين في الحرم القدسي الشريف والمشتغلين في الخدمات الدينية في مدينة القدس وما حولها، وأصبحت الصُرّة السلطانية مؤسسة قائمة بذاتها لها رسومها وأنظمتها، وعُيِّن لها في إسطنبول أمين خاص يتولى الإشراف على كافة شؤونها، وخاصةً كيفية توزيعها على المستحقين، ولها سجلات ودفاتر خاصة بالأماكن الدينية في الولايات العربية في القدس ومكة والمدينة وكربلاء والنجف وغيرها.

وفي دفاتر المهمة توجيهات وأوامر سلطانية إلى قاضي القدس والناظر بضرورة مراعاة توزيع الصدقات السلطانية "الصُرّة" بالعدل لمستحقيها[32]، حيث تدفع بالعملات الذهبية، وتشمل أيضاً كميات من اللحم والخبز والمؤن المختلفة والخلع الفاخرة وطواقي الصوف. وقد وزعت صُرّة سنة 1205هـ/1790م على المشايخ والعلماء والمدرسين وخطباء المسجد الأقصى وأئمة الحرم وقُرَّاء القرآن والربعة الشريفة والوعاظ والصلحاء والمجاورين وفقراء حي باب القطانين (من الأرامل والعجائز، ومشايخ الروابط والخانقات، وحتى بنات العلماء الذين توفوا)[33].

وشملت الرعاية السلطانية أيضاً رجال الدين النصارى، وخاصةً البطارقة الذين تثبت صداقتهم للدولة العثمانية. فكانت تصدر رسائل من دائرة الرئاسة (ديوان الكتابة) في القصر السلطاني أو من رؤساء المابين السلطاني بمنح أوسمة ونياشين للبطارقة، جرَّاء ما أظهروه من صداقة وخدمة للدولة، وخاصةً في المرحلة المتأخرة من عهد الدولة العثمانية. فقد أنعم سنة 1257هـ/1841م على بطريرك (بطريق) القدس الموجود في إسطنبول بنيشان، وفي سنة 1303هـ/1885م، أنعم على كل من، مدير مكتب مناستر مار يعقوب، وبطريرك الروم نيقودسموس أفندي، وبطريرك الروم اليوناني؛ بنياشين سلطانية. وفي 8 صفر 1305هـ/1887م الموافق 1303/10/16 (رومي) صدر من قصر يلدز الأمر التالي:

قصر يلدز

دائرة الرئاسة (الديوان، الكتابة).

لأن الأرض التي سيقام عليها مبنى المكتب الإعدادي في القدس غير كافية، ولما كانت الحاجة مُلِحّة للتوسعة، فقد ورد من بطريق الروم في القدس الشريف رسالة، ولدى الاطلاع عليها، تبيَّن أنه يتبرع بعرصة (فناء أو ساحة)، عائدة إلى أرض البطريقية، وهي مجاورة لأرض المكتب، وقد قام بتقديم هذه الخدمة تعبيراً عن صداقته للدولة، هذا وقد صدرت إرادتنا الشريفة بقبولها وتكريمه بمناسبة ذلك، والأمر لمن له الأمر.

في 8 صفر 1305هـ **16 تشرين أول 1303 (مالي)**

سر كاتب حضرت شهرياري ثريا[34]

ومنح سنة 1308هـ/1890م نيشان للطبيب مزاركحه؛ لجليل خدماته وتفوقه، ومثلها كثير في الأوراق والوثائق الرسمية العثمانية.

4. توفير الأمن والأمان على الأنفس والأموال في المدينة المقدسة:

كان أهالي القدس قد عرضوا شكواهم من تعديات البدو والأعراب على مدينتهم على مسمع السلطان سليم عند زيارته للقدس، وأوضحوا له خوفهم على أنفسهم وأموالهم حيث يتعرضون للقتل والاغتصاب، وتنهب بيوتهم وأسواقهم ودكاكينهم، وتحرق ممتلكاتهم. ولم تطل مدة السلطان سليم فقد توفي سنة 926هـ/1520م، وتولَّى السلطنة سليمان القانوني، فكانت مسألة توفير الأمن والأمان للمدينة المقدسة تحظى بالأولوية عنده، وبادر سنة 931هـ/1525م إلى الاتصال بالشيخ أبي غوش، مدير ناحية نعلين والذي يتبعه ثلاثين قرية ولديه قوات عسكرية رجّالة وخيّالة، وكلَّفه بمنع تعديات البدو على أطراف مدينة القدس من جهته، وحماية طريق السفر بين القدس وحيفا. وظلَّ شيخ أبي غوش، وأحفاده على ولائهم للدولة العثمانية يُنَفِّذ أوامرها مقابل أتاوة سنوية تُرسَلُ له ولأحفاده، وقد أرسلت إخطارات بمهام أمنية مكتومة لمدير ناحية نعلين من أحفاد شيخها جبر أبو غوش، تواريخها أوائل جمادى الأولى 1220هـ/1814م وصفر من السنة نفسها تُحذِّرُه من فتنة محمد باشا والي صيدا، وتطلب إليه التعاون مع الولاة المكلفين بإلقاء القبض عليه وسوقه إلى القصاص الشرعي[35]، وأرسل العمَّارين والبنَّائين والحجَّارة والعُمَّال إلى القدس وأمرهم بإعادة بناء سور المدينة القديم (الأجزاء العلوية)

وقد استغرق إكمال البناء أكثر من 13 عاماً (934-947هـ/1527-1540م)، وذلك بهدف حماية المدينة من العدوان الخارجي وغارات البدو واللصوص على المدينة وسكانها. ويعدّ بناء سور القدس من أكثر الأعمال العمرانية التي تمّت في المدينة[36]، إذ يبلغ طوله حوالي أربعة كيلومترات ومعدل ارتفاعه 12 متراً، وبني عليه 34 برجاً للحراسة والمراقبة، وجُدِّدت ورُمِمَّت وأُصلِحَت أبوابه؛ باب العمود وباب الخليل وباب المغاربة وباب الأسباط وباب الساهرة وباب النبي داود[37]، وحافظت الدولة على الأسوار وجنبتها من العبث بها أو إلحاق الضرر فيها[38].

من المعروف أنّ الدولة العثمانية قد عانت الكثير من تمردات البدو وكثرة غزواتهم لقوافل الحجاج والزوار إلى مكة والقدس والخليل، فكانت ترسل الحملات العسكرية لتأديب البدو، ولكنها لم تنجح في كبح اعتداءاتهم، لأنهم غالباً ما كانوا يفرون إلى أعماق الصحاري والمناطق الوعرة، لاعتمادهم خطة الكر والفر في غزواتهم. وقد تعرَّض كثير من القرى والمدن لتعديات البدو، وإلحاق الضرر بأموالهم وأنفسهم، وفي أغلب الأحيان لم تنجح أساليب الدولة في الاحتفاظ برهائن من أولاد أو زعماء القبائل البدوية في وقف غزواتهم. الأمر الذي أجبر الدولة على الاتفاق معهم، وتكليف بعض القبائل القوية والكثيرة العدد بحماية طرق القوافل، والحفاظ على سلامة المسافرين من حُجَّاج وزوّار وتُجّار، مقابل مبالغ مالية تدفع لشيوخهم أو زعمائهم[39].

ثمّ كان بعد ذلك ترميم قلعة القدس الواقعة في الجهة الغربية من المدينة، وإضافة العديد من المباني إليها، وشحنها بالعساكر والذخائر والمؤن وتعيين دزدار (قائد) لها بفرمان سلطاني، وأُوْكِلَ إلى حامية القلعة الدفاع عن المدينة من أي اعتداء أو عدوان. وقد أولى سلاطين بني عثمان اهتماماً خاصاً بالقلعة وعساكرها على مدى العصور، ورُمِمَّت القلعة سنة 1065هـ/1655م أيضاً، وجُدِّد بناء حائط الخندق سنة 1144هـ/1731م، وجُدِّد مسجدها 1151هـ/1738م، وكذلك منارتها التي بناها السلطان سليمان سنة 938هـ/1531م[40]. وكان في القلعة خمسة أبراج للمراقبة، أكبرها برج داود في الجهة الشمالية الشرقية وبرج غزة الكائن على حافة الخندق، وبها مخازن، وسجن في الجهة الغربية، وفي القلعة أيضاً النوبة خانة أي المكان الذي يتخذه ضارب النوبة بالقلعة ليتعلم الناس بالوقت في الليل للصلاة، ودور سكن للجنود تشتمل على اصطبلات لخيولهم[41]. ولم يكن هذا كافياً، فإن ازدهار المدينة واستقرار مجتمعها، وتأمين سلامة الحجاج والتجار والزوار إليها اقتضى ضرورة حراسة الطرق إلى المدينة المقدسة، سواء من

مدن بلاد الشام أم مدن الديار المصرية. ولذا، عملت السلطات العثمانية، السلاطين والصدور العظام وحكام الولايات العربية، على إقامة القلاع على تلك الطريق، لتتولى حماية المسافرين والتجار والحجاج والزوار. وكانت تلك القلاع مدناً صغيرة، بما فيها من أسواق وخانات وتكايا ومحطات استراحة للقوافل وبيوت ومخازن وقاعات وآبار ومستودعات. إضافةً إلى حصانتها، وتزويدها بالأسلحة النارية، من بنادق وحتى مدافع وعساكر خيالة ورجالة، وجنود يتناوبون الحراسة في أبراجها.

وخلال القرن 10 هجري/ 16 ميلادي أنشئت قلاع عند بيت جبرين وجنين ورأس العين (قرب الرملة)، وعند خان يونس والعريش وسعسع، لتحفظ الطريق بين دمشق والقاهرة، والطريق إلى القدس والخليل. وكانت هذه القلاع، قواعد عسكرية متقدمة، لمقاومة كل اعتداء، سواء من البدو أم اللصوص وقطاع الطرق أم العصاة والمتمردين، كبعض القبائل البدوية، ومنهم بني عطا على سبيل المثال، والدروز إبَّانَ عصيانهم على الدولة[42].

وفي أرشيف رئاسة الوزراء عدد من الأوامر والتعليمات، سُجِّلت في دفاتر المهمة، أصدر من خلالها السلطان أوامره لذوي الشأن في القلاع بلزوم تنفيذ ما يطلبه لتأمين السفر على تلك الطرق. ومنها:

- حكم إلى أمير القدس الشريف، بلزوم حفظ وحراسة لواء القدس الشريف من أيِّ ضررٍ أو أذىً يلحَقُ به من عُصاة العربان وأهل الفساد، ويوصيه بعدم إضاعة أو تبديد دقيقة واحدة في الحفظ والحراسة[43].
- أمر إلى دفتردار ولاية عرب بتزويد قلعة بيت جبرين بالبنادق والسلاح الثقيل وبكل ما يلزمها؛ لتكون خط حماية متقدم لمدينة القدس، كما زُوِّدت قلعة بيت جبرين بعساكر حوّلت من الشوبك، لزيادة فعالية القلعة في تعقب قطاع الطرق واللصوص والخونة والغدارين، الذين يعتدون على عابري الطرق إلى القدس والخليل[44]. وفي أمرٍ ثانٍ أضيف إلى محطة رأس العين، القريبة من الرملة والقدس، مئة منزل للخيالة وزُوِّدت بثلاثين عسكرياً يتولون الحراسة والمراقبة في أبراج القلعة[45].

كما عهد إلى آصف بك، وقد عُرِف بصرامته وشجاعته في ملاحقة البدو وقُطَّاع الطرق واللصوص، بحراسة الطريق بين القنطرة إلى حدود سنجقية القدس وغزة، ويتولى

حفظ النفوس وأحمال بضائع التجار وأمتعة وحاجيات المسافرين، ومُنِح حق استيفاء العوائد العرفية وجباية المتأخرات من الضرائب. كما طلب منه بناء برج الساعة عند الخان الأحمر، قرب قلنسوة بين قاقون وجلجولية، والذي كان يتخذ قاعدة آمنة لقطاع الطرق واللصوص، حيث أرسل إلى هناك مئات العساكر المجهزين جيداً، وأمّن الطريق إلى مصر[46].

كما نوَّه السلطان العثماني بأمره إلى دفتردار دمشق، بما قام به الصدر الأعظم سنان باشا، فقد أضاف مبانٍ جديدة، وعلى نفقته الخاصة، لتقوية قلعة سعسع وعيون التجار، وتأمين وصول قوافل التجار والحُجّاج والزُوّار والمسافرين إلى القدس والخليل[47].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد كان سلاطين بني عثمان يجهزون الحملات العسكرية ويبعثونها لتأديب الجماعات البدوية وقُطّاع الطرق واللصوص، الذين اعتادوا على إلحاق الضرر بالمدينة المقدسة.

ففي أمر مرسل إلى بيلربي القدس، والذي سُلِّم إلى كتخداه (مساعده) همّت، يشيد السلطان بدوره في مهاجمة البدو الذين يعتدون على الحُجّاج زُوّار القدس والخليل، ويثني على معاقبتهم، وأخذ الرهائن المناسبة من أبناء وأخوة رؤساء القبائل والمقدمين وسجنهم في قلعة القدس. وقد دفع هذا الأمر شيوخ ورؤساء العساكر الالتماس باستعدادهم لحفظ الطرق، ودفع ما يترتب عليهم من ضرائب، فأصبحت الطرق آمنة، وبات هؤلاء العصاة يحترمون القانون والنظام، وحفظت هيبة الدولة، مما سمح بإعادة بدو القوادرية إلى وطنهم في نابلس بعد تشريدهم لسنوات[48].

وكان من أشدّ الإجراءات التي أمر السلطان بتنفيذها ضدّ البدو، المعروفين بالكالانية، الذين اتخذوا من منطقة النبي موسى، قرب أريحا والقريبة من القدس، ملجأ للإغارة على المدينة المقدسة، بعد أن تمكنوا خلال إحدى غاراتهم من قتل حاكم القدس محمد بك والآي بك (مساعده) وحراس القلعة، وكان عرب (البدو) الكالانية قد جمعوا أكثر من ثلاثة آلاف مسلح بمن فيهم اللصوص وقُطّاع الطرق، فباغتهم خداوري بك (حاكم القدس) مع 600 عسكري ذات صباح، وقتل منهم، وأسر ثلاثين، وجرح عشرين. وبناءً عليه، أمر السلطان العثماني الوزير سنان باشا، متولي دمشق، عدم إشراك خداوري بك وعساكره في أيِّ حملة، وتركه وعساكره لحماية الأرض المقدسة[49].

وفي محاولة من السلطنة لاستمالة البدو، فقد أمر السلطان العثماني، رئيس العساكر في قلعة القدس (بلوك باشي)، باستبدال الرهائن المحبوسين في القلعة من أبناء وإخوة رؤساء عشائر البدو المتمردة كل ستة أشهر أو سنة على الأكثر، استجابةً لطلب عائلاتهم، ورحمةً بزوجاتهم، على أن يستبدلوا برهائن مساوين لهم في الأهمية والمركز[50].

وفي خطوة لتثبيت الأمن والأمان للمدينة المقدسة وسائر مدن الولاية، فقد أصدر السلطان أمراً إلى بيلربي دمشق والقاضي والدفتردار بها، وبناءً على تنسيب قاضي دمشق، فإن قرية سعسع والتي بها محطة لاستراحة القوافل على طريق دمشق – القدس – الخليل – غزة – مصر تتعرض لهجمات البدو العصاة، وهم يهاجمون القوافل المتجهة إلى القدس، ويرغمون الحجاج والزوار على العودة. وبناءً على الفرمان السلطاني، فإن مئتي فلاح بعائلاتهم يريدون الإقامة هناك، ولذا فإن السلطان يأمر بتنفيذ رغبة الفلاحين، وإعفائهم من أيَّةِ تكاليف عُرفية؛ الضرائب بأنواعها، مقابل حماية وحراسة الطريق، لأن في ذلك راحةً وأماناً لأهل القدس وتنمية لمؤسساتها[51].

ولتأمين الطريق من غزة إلى حيفا والرملة، ومن الرملة إلى رأس العين، القريبة من القدس، فقد أبلغ السلطان العثماني، صاحب الدولة، الصدر الأعظم رضاه عن قبول تعهد شيخ البدو في المنطقة، المدعو أبو العويس بن عامر علي[52]، على رفع مكافأته من مستوى "تيمار" بـ 17 ألف أقجة إلى مستوى "زعامت" بـ 20 ألف أقجة، مقابل حفظ وحراسة الطريق بشكل مطلق، وتعهَّد الشيخ المذكور بكامل الحرص على حياة وأموال المسافرين والحجّاج والزُوَّار، وإذا ما وقع أي تعدٍّ، فإنّه يعاقب ويفقد حقه في الزعامت[53].

أما في داخل أسوار المدينة فكانت القوات العسكرية العثمانية من جنود إنكشارية وجندرمة وضبطية وحراس وعسس والسُكبان يتولون بسط الأمن والحماية. ولم تشهد المدينة حالات كبيرة من الفوضى والعبث بأمنها، أو تمردات وعصيانات، فيما عدا خوف الناس من تعدي السكبان[54] سنة 1016هـ/1607م على أسواق القدس ونهب دكاكينهم، فوزعت البنادق على السكان، ونظمت القوات العسكرية في الأسواق، وأمن التجار والأهالي[55].

وكانت الحادثة الأخطر، ثورة نقيب الأشراف محمد علي، حيث حاصر القاضي وقائد الحامية العسكرية سنة 1117هـ/1705م، وانضم إليه عددٌ كبيرٌ من سكان القدس والقرى المجاورة لعسف المظالم الضرائبية آنذاك. وقد استفحل أمرها حتى اضطر والي

الشام محمد باشا إلى تسيير حملة عسكرية إلى القدس لإخماد الثورة، وقد نجح في ذلك، وأبعد نقيب الأشراف من القدس، وذلك بعد أيام من ثورته[56].

وظلّ هذا الحال طوال العهد العثماني يراوح ما بين توفير الأمن والأمان للمدينة أو الإخلال به من قبل العصاة والمتمردين وقطاع الطرق واللصوص، ولفترات محدودة. ونقرأ في مرسوم صدر إلى نظارة مالية ولاية سورية سنة 1285هـ/1868م، يتعلق بإعمار مساكن للأهالي في المنطقة الواقعة بين القدس والبلقاء، وأنه أرسل مئة نفر من العساكر لإعمار داخل القلعة. ثم نجد مكاتبات بين ولاية سورية والقدس، لإسكان قبائل بين القدس وغزة، لما فيه من منافع للدولة والخزينة، وإنشاء دار للحكومة منه[57].

لقد بلغت ذروة العناية الأمنية بالقدس إبّان عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فأصبحت مركزاً مهماً للتطوير والنمو الحضري، فنمت المدينة من 699 دونماً في سنة 1841 إلى 4,130 دونماً سنة 1917، وأنشئت أحياء جديدة خارج السور، تضم الخانات والمهن المختلفة، والفنادق والمستشفيات والوكالات التجارية والبنوك ومكاتب التأمين والمنشآت الصناعية والأسواق المزدهرة، ورصفت الشوارع وأنيرت المدينة، وما ذاك إلا بسبب توفير الأمن والسلامة على الأنفس والأملاك، وبسط هيبة الدولة والاستقرار وتحسين الإدارة.

إنَّ توفير الأمن والأمان قد كان واحداً من أهم الأسباب في استمرار المدينة المقدسة في أداء دورها الحضاري والثقافي، وبالتالي حفظ تراثها الديني كمركز لقاء بين الحضارات والأمم[58].

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً، فقد عمل رجال الإدارة العثمانية على تنفيذ تعليمات السلطان القاضية باحترام حرمة المدينة المقدسة، والتفتيش عن الفساق وارتكاب ما يخالف الشرع الشريف. فقد أصدر السلطان سليمان الحكم جليل القدر، والفرمان النافذ، فحدّد عقوبات الجنايات، مثل الزنا والضرب والشتم والقتل وشرب الخمر والسرقة والغصب والاعتداء أو الخطف[59]. وصدرت الأوامر إلى أمير لواء القدس وقاضي القدس بالتشدد في ملاحقة الفساد وأسبابه، وضرورة الحفاظ على الآداب العامة في المدينة. فبناءً على رغبة السلطان بحفظ الشرع، ومنع العنف والفوضى ونشر الأمن والقانون بين المسلمين في المدن والقرى في ممالكه، فإنّه يمنع منعاً باتاً إحضار النبيذ إلى القدس أو السماح للمسلمين بتعاطيه، ويحظر على غير المسلمين بيعه لأيِّ مسلم، ويُحذَّرون من

مغبَّة مخالفة الأمر السلطاني. وطلب من أمير اللواء والقاضي وجوب إجراء الكشوفات الخفيّة لملاحقة ذلك وضبطه، وإلا فإن القاضي سيعزل ويعاقب[60]. وأُعيد التأكيد على الحكم والأمر السابق بفرمان أرسل إلى أمير سنجق القدس الشريف وقاضي القدس، بتاريخ 3 ذو الحجة 972هـ الموافق 1565/7/1م، وجاء فيه:

حُكمٌ إلى أمير سنجق القدس الشريف وقاضي القدس الشريف

ليس من رضاي الشريف، ارتكاب أمر يخالف الشرع الشريف في مدن وقصبات وقرى المسلمين الواقعة في ممالك سلطنتي التي أحكمها، وفي أيام سلطنتي السعيدة، منع الخمر منعاً باتاً من المسلمين، وقد علم أن البعض يحضر الخمر إلى القدس الشريف، وعند وصول حكمي الشريف، الواجب الاتباع وبالشكل اللازم، وتحذيره والتشدُّد على المراقبة والمنع والتقصي سراً، وإلا فالعزل والعقاب[61].

وفي حكم آخر يقضي السلطان بضرورة الحفاظ على طهارة المدينة من الملوثات والنجاسات، وعدم الإخلال بالآداب العامة. فقد أصدر السلطان فرماناً بمنع النساء من مضايقة المصلين في المسجد الأقصى، وحظر التبول والتغوط في ساحاته، ومنع نساء النصارى اللواتي يتوافدن لزيارة بعض المعالم المسيحية، من القيام بالأعمال المُخلّة بالشرع، ومنع نساء البدو من النوح ليلاً في شوارع المدينة، ومنع الفلاحين الذين يجلبون اللبن والحليب لبيعه في المدينة من عرضه في طرق الحرم، وضرورة حراسة أبواب الحرم وضرورة بقاء ساحات الحرم نظيفة، وينذر الفرمان بالعزل والعقاب إذا لم ينفذ الأمر السلطاني فوراً وبصورةٍ حازمة[62].

ويبدو أنه قد أقيم خمسة مقاهٍ في القدس، كانت مرتعاً لارتياد "المتسكعين وأهل الضلالة"، بحيث لا تخلو ليلاً أو نهاراً من الفسق والفساق، وبالتالي تلحق الضرر بالعباد، وتحول دون قيام المسلمين بالعبادة والطاعة؛ فطلب الأمر السلطاني ضرورة إزالتها، وإبلاغ السلطنة بتنفيذ الأمر وزمانه[63].

غيرَ أنَّ المدينة عرفت قُبيل سقوط الدولة العثمانية أنواعاً من المقاهي والصالونات السيئة، تمارس فيها القمار، ويتم تعاطي الحشيش والخمور، وأماكن أخرى كثيرة للتسلية والغناء والرقص، قدمت من خلالها العروض الغنائية، ووجد في أحياء المدينة عصابات من اللصوص المحترفين[64]. وكان كل ذلك في أواخر القرن 19، حيث زاد عدد

سكان المدينة نتيجة الهجرة والاختلاط مع القادمين من أوروبا الشرقية والغربية، وعانت الدولة من الضعف الاقتصادي والعسكري، وسريان الفساد إلى أجهزة الدولة المختلفة. واستحدث العثمانيون حينها رجال الآداب في محاولةٍ لكبح جماح الفُسَّاد والفُسّاق، ولكن أنَّى لهذا الفيض أن يزجره غيض الحرص على القيم والآداب الدينية.

وبالرغم من ذلك، فقد كان باستطاعة عبد الخالق زولي التظلم لدى مقام الصدارة الفخيمة، لأن المتنفذ سليم الخطيب قد غصبه قطعة أرضٍ حجرية كائنة في وقف آل تميم، مستأجرة منذ زمن آبائه وجدوده، ولم يستجب سليم الخطيب لقرار نظارة العادلية في 1305هـ/1889م، بل ادعوا على عبد الخالق زولي بالجنون واختلال العقل. فرفع عبد الخالق شكواه إلى الصدر الأعظم في 1307هـ، فأمر بعد ذلك بأسبوعين، بالتحقيق والتنفيذ الفوري لقرار نظارة العادلية[65].

5. بسط السلم الاجتماعي ومراعاة حرية العبادة وتحقيق العدالة لأهل الذمة:

لما كانت القدس مقصد الحجاج والزوار من كافة أنحاء الدنيا، وحفاظاً على مكانتها الدينية والروحية لدى أتباع الديانات الثلاثة، فإنّ السلطات العثمانية، وبتوجيهات وفرمانات سلطانية، عملت على توفير كافة أسباب الراحة والطمأنينة والاستقرار لأهل الذمة في المدينة المقدسة سواء أكانوا من رعايا الدولة العثمانية أم من رجال الدين، بطارقة ومطارنة ورهبان ورعاة أديرة وكنائس وبيع وصوامع وكُنس، من أجل أداء وممارسة شعائرهم الدينية في أماكن تعبدهم في حرية دون المساس بهم أو بمقدساتهم. وتولت العساكر العثمانية ورجال الجندرمة والضبطية مرافقة الحجاج والزوار في تنقلاتهم خلال زيارتهم لتلك الأماكن، وحراسة قوافلهم وتأمين سلامتهم في الأنفس والأموال. كما عملت السلطات في المدينة على حل الإشكالات الدينية بين أتباع المذاهب المسيحية بعضهم البعض، أو منازعاتهم مع اليهود أو مع المسلمين.

ومما يستوجب ذكره بهذا الصدد التزام العثمانيين بشروط العهد الذي أعطاه المسلمون لأهل الذمة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، وفي عهد كافة حكام المسلمين حتى العهد العثماني. ويستفاد من محاضر تسجيل المنازعات والخصومات، التي كان ينظر فيها من قبل قضاة القدس، أن السلطان سليم وخلال زيارته للقدس ولقائه رؤساء الطوائف غير الإسلامية في المدينة قد سنَّ التشريعات

التي تنظم العلاقات بين المسلمين والنصارى واليهود في المدينة، وبين طوائف النصارى أنفسهم، وبين اليهود والنصارى. ومن أهم ما نبَّه إليه السلطان سليم، الحماية والأمن والصون لأهل الذمة، وتطبيق جميع العهود والمواثيق التي منحها المسلمون لأهل الذمة. وكمثال على ذلك: "التزام السلاطين بهذه العهود والمواثيق، فقد طرق مسامع السلطان أنَّ ثلاثة رهبان كانوا قادمين من الناصرة إلى ديرهم في بيت المقدس، فأخذهم أهل المزرعة، وربطوهم على غير وجه وذكر. وقد داخلنا العجب من فعلة أهل المزرعة، لأن للنصارى في بيت المقدس شروط، ولهم الحماية والصيانة"[66]. كما أخذت العهود على شيوخ عين كارم بعدم التعرُّض للروم والإفرنج واليهود والأرمن[67].

وفي مرسوم صادر عن السلطان بشأن حقوق طائفة الأرمن، تاريخه 1229هـ/1813م، نقرأ العبارة التالية: "وصدرت أوامرنا الشريفة أولاً وثانياً فحواها المنيف أنه مهما كان لهم من أيام حضرة مولانا السلطان الفاتح سليم خان يكون بيدهم، ولا أحد يتعارضهم، وتعيّن بذلك خواجكان (أي رجل علم وقلم في الديوان الهمايوني، السلطاني)". بمعنى أن السلطان سليم قد قرر وفقاً للعهود والمواثيق تنظيم قواعد العلاقات بين الطوائف غير الإسلامية، واستحدث دائرة في الديوان السلطاني، وعيَّن الموظفين المختصين لمتابعة شؤونهم، والنظر فيما يثور بينهم مستقبلاً[68].

ولم يكن تقليد الحماية مستحدثاً في العهود المتأخرة للدولة العثمانية، وإنما نُفِّذ منذ البدايات الأولى للتدخل العثماني في الولايات العربية، فقد عُيِّنَ رجلين من المسلمين لحماية رهبان دير السيق في القدس منذ سنة 941هـ/1524م[69].

وحين ضبطت أسلحة، كانت قد أخفيت في كنيسة القيامة، خلافاً للعهدنامه (وثيقة العهد)، إذ لا يجوز لأيِّ فردٍ من طائفة الكفار حيازة أيِّ شيء يتعلق بالأسلحة وضرورة ضبطه. أرسل السلطان أمراً إلى والي القدس يبلغه عن التجار الفرنجة، الذين يفدون إلى طرابلس ومن ثم إلى حلب ودمشق ويتخفون بزيِّ المسلمين ويذهبون إلى البصرة وهرمز، فيطلب التحرِّي عنهم، "إن كانوا من دار الحرب ويؤدون الخراج". وعليه، "يتوجَّبُ إرسالُ رجال الخفية (المباحث) بينهم، وعدم السماح لهم بركوب جياد عربية بل دواباً عادية وبغالاً. ثم إنهم يأتون إلى القدس بدعوى الزيارة ويعقدون صفقات تجارية وهم مختفون في مغارات كنيسة قمامة، وكذا يجب البحث عنهم، وكشف دخول الأسلحة إلى الكنيسة، وكل هذا واجب". ولكن شدَّد الأمر السلطاني على مسألة مهمة، وهي: "بحيث لا تتعارض هذه الإجراءات مع العهدنامه"[70].

ولما كان العدل أساس الملك، ولا ينتظم أمر الأمة بدونه، فنورد ثلاثة نماذج لوقائع جرت في مدينة القدس تعطي صورةً عن عدالة القضاء الإسلامي وموضوعيته، واجتهاد أولي الأمر في تحقيقه ونشره. فقد ادعى جماعة من أهالي القدس على طوني المترجم عند صوباشي القدس الشريف وعلى أحمد رئيس العسس وعلي وكريم وخليل وأحمد سزاني والذمي حنا والذمي قوسم؛ بأنهم يتعاطون الرشوة والسرقة والزنا والاعتداء على الأهالي. فطلب الأمر السلطاني المرسل في 29 محرم سنة 972هـ من الوالي والقاضي ضرورة إجراء المواجهة بين المدعى عليهم والمدعين والتحقيق، ولكن عند التعاطي في القضية يجب مراعاة جانب الحق بالكامل، وتوخي الحذر من الانحياز لأيِّ طرف أو محاباته، ومن التلفيق وشهود الزور، ويحُولون دون تدخُّل أيِّ أحد ممن ليست له علاقةٌ بالقضية[71].

والقضية الثانية، تبرئة طبيب يهودي جرَّاح من تهمة القتل الخطأ، وذلك في الدعوى التي أقامها محمد بن عبد الله العين كارمي على اليهودي الجرَّاح سلمون، والذي أجرى لصالح بن عبد الله، أخ المدعي، جراحةً في خصيته ومات، ويطلب دية أخيه لأن الطبيب قتله خطأ. وشهد له الشهود من الأطباء الجراحين بأنَّه ماهرٌ مشهورٌ في صنعة الجراحة، وله المعرفة التامة بها، وكان الحكم: ثبت لدى القاضي حسن أفندي بن عبد اللطيف أن هذا اليهودي الماهر في صنعة الجراحة، بإخبار أهل الخبرة من أهل صنعته من الثقاة المسلمين، بأنه ماهر كامل في معرفته هذه الصنعة، وأن كيس الخصيتين يضرب بالريشة عند الاقتضاء، وأن ما فعله اليهودي هو مقتضى الصنعة. فلم يكن فعله تعدي... إلخ. ومَنَعَ القاضي المدعي من التعرض للجرّاح سلمون منعاً شرعياً، وأحضر المدعي وأشهد على نفسه طائعاً مختاراً أنَّ أخاه صالح مات بقضاء الله وقدره من غير سبب الجراحة في كيسه، وأنه ليس له قبله حق مطلقاً، وأبرأ ذمته بخصوص ما ادّعاه البراءة الشرعية، فطلب اليهودي تحرير ذلك؛ فحُرِّرَ في 30 شوال 1198هـ[72].

وفي واقعة النزاع بين الأرثوذكس واللاتين على الدرج الشمالي في كنيسة المهد، كان الأمر السلطاني يطلب تحقيق العدالة في القضية دون شماتة (إشارة إلى العلاقات المتردية مع روسيا حامية الأرثوذكس)، أو تمييز أو انحياز، وإنما تشكيل مجلس للتحقيق، وإعطاء كل ذي حقٍّ حقَّه[73].

والأمثلة كثيرة تبيّن حرص الدولة العثمانية على تحقيق العدالة، دون أيِّ تدخُّلٍ من أصحاب النفوذ أو مراكز القوى.

ولضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية بأمان، فقد سنَّت الدولة التشريعات لتنظيم ذلك، فأوجبت عقوبة التعزير على من يدخل الأماكن المقدسة للمسلمين من النصارى[74]، وطلبت التشريعات من اليهود الصلاة في كُنُسهم، وحظرت عليهم الدخول إلى أماكن العبادة الخاصة بالنصارى أو الوقوف على أبوابها، ومن يخالف ذلك يدفع مئة سلطاني. وحين اشتكى النصارى من دخول أحد التراجمة اليهود إلى داخل كنيسة القيامة، أمر القاضي المسلم، بردّ الدعوى، لأن للضرورة أحكاماً[75].

وحين قام بحلواني الفرنجي البيكاري بالتشويش على أبناء طائفة الروم أثناء عبادتهم، وأخذ منهم شموعهم، تدخَّل القاضي المسلم، وأنذر البيكاري بدفع مئة سلطاني ذهباً إذا تكرّر منه ذلك[76].

وذات مرة حاول جرمانوس بن قسطنطين، بطريرك الروم، منع أبناء طائفة الإفرنج من الاحتفال بعيد سبت النور في كنيسة الجلجلة، داخل كنيسة القيامة، ورُفِعَت القضية إلى القاضي المسلم، الذي أصدر حكماً بالسماح لأبناء طائفة الروم بتأدية احتفالاتهم في عيد سبت النور والزيتونة.

وادعى جرمانوس سنة 974هـ/1564م بأن الفرنج يضايقون طائفته في كنيسة المهد، وطلب منعهم من دخولها، وثبت لدى القاضي المسلم بأنَّ دعوى جرمانوس كيدية إذ لم يستطع إثبات دعواه، فردّ القاضي الدعوى، وسمح لكل الزوار من المسلمين والنصارى بالدخول إلى كنيسة المهد للزيارة أو العبادة[77].

ومن اللافت للنظر إصدار السلطان أمراً إلى قاضي القدس يقضي بعزل محمد نسيبة، بوّاب باب كنيسة القيامة، لأنه يتلفظ مع النصارى الذين يزورون الكنيسة بألفاظ غير مرضية، مع التنبيه عليه وتحذيره من قبل الوزراء العظام، ولكنه كرَّر سلوكه، وطرق مسامع السلطان أنه رجع إلى أطواره السابقة. فطلب الآمر السلطاني من القاضي إبلاغ السيد محمد نسيبة بأن يده مرفوعة عن مقارشة (المشاركة والعمل) بوابة كنيسة القيامة، ولينصَّب أخوه وكيلاً أو أحد أقاربه بمعرفة الحاكم الشرعي في القدس، ويبلغ السلطان بالإجراء[78].

وكل هذه الوقائع تظهر حرص الدولة العثمانية على تمكين أتباع الديانات الثلاثة كافة من ممارسة شعائر دياناتهم بكل حريةٍ وأمنٍ واطمئنان، وما ذاك إلا تكريماً واحتراماً وتقديساً للمدينة الخالدة.

وعلى صعيدٍ آخر، فقد نفَّذت الدولة العثمانية العديدَ من الفرمانات والأوامر السلطانية التي تقضي بالتخفيف من الضرائب والأتاوات النقدية، التي كان يتكلفها الحجاج أو الزوار من المسيحيين واليهود عند زيارة المدينة أو التي يدفعها المقيمون منهم في المدينة. إذ كان النصارى واليهود يجبرون على تقديم هبات سنوية أو نصف سنوية لبعض العائلات في القدس، مثل عائلات الحسيني والخالدي والعلمي والدجاني، أو يدفعونها لشيوخ بعض القرى، مثل شيخ قرية العنب عثمان أبو غوش، أو لشيخ قرية بيت محسير، أو لشيخ بيت لحم. وكان يطلق على تلك الهبات اسم "عادة معتادة"، وتدفع مقابل حماية أهل الذمة[79]، وكانت متوارثة وتخضع للبيع والشراء. وقد ألغيت هذه العادة، بأمرٍ سلطاني منذ سنة 1230هـ/1814م، وأكد الإلغاء سنة 1247هـ/1831م. كما استجاب السلطان لرسالة تلغرافية بعث بها بطريرك روم القدس وتوابعها دميانوس يطلب فيها صدور الأمر السلطاني بإعفاء مؤسسات ومنشآت البطريركية، الكنيسة والمكتب التعليمي والمستشفى والدير، من الضرائب، وذلك وفق ما نَصَّ عليه القانوني العثماني، وحسب الامتيازات الدينية الممنوحة لغير المسلمين عند إنشاء مؤسساتهم[80].

كما ألغيت ضريبة الغفر التي كانت مفروضةً على الحجاج المسيحيين من قبل متسلمي القدس، وكذا ضريبة الإكرامية التي كان يأخذها كل متسلم حين دخوله مدينة القدس من أديرة الروم والكاثوليك والأرمن ومن اليهود، وكانت هذه الإكرامية تبلغ ألفي قرش[81].

أما النزاعات والمخاصمات بين الطوائف المسيحية فتعود في الأساس إلى الانشقاقات التي أصابت طائفة الروم الأرثوذكس، حيث انشق عددٌ من أتباعها ودعوا أنفسهم بالروم الكاثوليك وأصبحوا تابعين لبابا روما. والسريان والأرمن أيضاً انقسموا إلى أرثوذكس وكاثوليك وكذا انشقاقات الكنيسة اللاتينية في أوروبا. وفي العهد العثماني اشتدَّ الخلاف بين الروم الأرثوذكس واللاتين والأرمن والأقباط والأحباش والسريان، استمراراً للانقسامات التي وقعت في الكنيسة المسيحية في مجمع إفسوس Ephesus Assembly سنة 431 للميلاد، ثمّ في مجمع خلقيدون (خلقيدونية) Chalcedon Assembly وذلك سنة 451 للميلاد، والانقسامات التالية فيما بعد.

كانت الخلافات بين الطوائف المسيحية تتمحور حول الأمور التالية:

أ. حق أولوية الدخول إلى كنيسة القيامة، وإقامة الشعائر الدينية، ومنها تعليق القناديل في قبة الكنيسة حيث يوجد القبر المقدس حسب اعتقادهم.

ب. الإشراف على الخدمات اللازمة لهذه الكنيسة من إعمار وترميم وتجديد وإصلاح.

ج. الخلافات العقائدية المذهبية، وإدعاء كل طائفة صواب معتقدها دون الطوائف الأخرى، وكان افتراقهم العقائدي الفكري معقداً صعباً، عميق الجذور.

د. امتداد خلافاتهم وصراعاتهم إلى أماكن دينية أخرى، خارج القدس، وخاصةً إلى كنيسة المهد في بيت لحم. حيث تركَّز صراعُهم على الدرج الشمالي في الكنيسة، من أجل أولوية خدمته وترميمه والمرور عليه، وعلى الساحة الخارجية للكنيسة.

وكان يذكي الصراع، ويلهب نيران الفتنة عاملان:

أ. تدخلات القوى الأجنبية الخارجية، وخاصةً فرنسا وروسيا وإنجلترا؛ فقد بسطت فرنسا حمايتها على الطوائف اللاتينية المعتقد، وروسيا على الطوائف الأرثوذكسية، وبريطانيا على اليهود لعدم وجود كنيسة بروتستانتية في البداية، ولأن بعض المبشرين البروتستانت سعوا فيما بعد لتحويل اليهود إلى المذهب البروتستانتي. كما أنَّ بريطانيا بسطت أيضاً حمايةً مُقَنَّعة على الأقباط بعد احتلالها مصر، وأذكت الصراعات العقائدية بين الأقباط والأحباش، ودفعت الأقباط تارةً والأحباش تارةً أخرى لزيادة نفوذهم في كنيستي القيامة والمهد.

ب. الطوائف اليهودية الأجنبية وخاصةً الأشكناز بعد طردهم من أوروبا ومن الأندلس، وإقامة كثير منهم في منطقة جبل صهيون، وسعيهم بالدسيسة والخداع لإثارة عوامل الفتنة بين الطوائف النصرانية بعضها البعض من ناحية، وبين تلك الطوائف والمسلمين من ناحية أخرى، بدعوى أنَّ هذه الطوائف تعيش في بحرٍ من المسلمين، وتعاني الاضطهاد والحرمان من حقوقها، وبغرض تحقيق مكانةٍ لهم، وبالتالي للطوائف النصرانية في المشاركة في إدارة الولاية.

ولمواجهة تلك الصراعات والمنازعات والخصومات، فإنَّ سياسة الدولة العثمانية بُنِيَت على عِدَّةِ ركائز، وهي:

أ. اعتماد القوانين والأعراف التي نظمت العلاقات بين الطوائف الذمية من يهود ونصارى في المدينة، والشروط الإسلامية الممنوحة لأهل الذمة، والأعراف التي جرت في العهود الإسلامية المختلفة.

ب. التقريب بين أبناء الطوائف النصرانية، وحلّ خلافاتها باللجوء إلى القوانين العثمانية والاحتكام إلى القضاء الإسلامي في المدينة. وإن تعذَّرَ الحل، فرفع الشكاوى إلى السلطنة في إسطنبول، التي تبادر إلى تشكيل اللجان والمجالس للنظر في الشكاوى والتظلمات، ووضع الحق في نصابه على أساس تحقيق حرية العبادة وممارسة الشعائر. وإذا ما فشلت تلك الحلول، كان اللجوء إلى الإجراءات الشُّرطية، ولكن بأقل قدر ممكن من العنف أو الشدة، وفرض ترتيبات أمنية في أماكن الصِدَام، تحولُ دونَ الاحتكاك بين المتنازعين، وتحفظ هَيبَةَ الدولة وسيادتها في المدينة.

واللافت للنظر أن الدولة العثمانية، ومنذ وجودها المبكر في فلسطين، عمدت إلى عقد الاتفاقات المرضية بين الطوائف النصرانية والتقريب بينها، ففي 13 ذي القعدة 945هـ/1538م جرى الاتفاق بين الروم والأقباط برعاية الدولة العثمانية على أن يُمَكّن من الدخول إلى كنيسة القيامة من يصل إليها من الروم أو الأقباط أولاً[82]. ومن بنود هذا الاتفاق أيضاً تنظيم وضع القنديل في قبة كنيسة القيامة، وشمل طوائف الروم والأرمن والأحباش ووقَّعَه رؤساء تلك الطوائف؛ جرمانوس وعبد الله ويوحنا، على أن يقوم أمونة وميخائيل الجشيان بوضع القنديل في قبة كنيسة القيامة حيث يوجد القبر المقدس، وذلك يوم سبت النور، وأن يدورا حول القبة بعد ذلك، ثمّ يدخل البطريرك جرمانوس، رئيس طائفة الروم، وبعد خروجه تدخل الطوائف الأخرى[83].

وفي اليوم التالي، 14 ذي القعدة 945هـ/1538م جرى الاتفاق بين طوائف السريان والأحباش والأرمن على أنّ كتابهم واعتقادهم موافق لكتاب طائفة الأرمن واعتقادهم، وأن دينهم وقولهم وفعلهم في أعيادهم واحد. وهذه أول مرة في تاريخ تلك الطوائف النصرانية يتمّ الإقرار بعدم وجود خلافات مذهبية عقائدية جوهرية بينها، وتعمل على توحيد احتفالاتها الدينية[84].

غيرَ أنَّ هذا التقارب لم يدُم طويلاً، فقد تفجَّر الصراع بين طائفتي الروم الأرثوذكس واللاتين (الفرنج) الكاثوليك، وكانت بدايته بالاختلاف حول من له حق أولوية ترميم ما تصدَّع من أجزاء العتبة المعروفة بمغسل عيسى، وسقوط بعض رصاصه، وتكسّر

بعض بلاطه، الأمر الذي أدى إلى سقوط درابزين (سياج) الحديد الخاص به. وكان فاتسيو، رئيس طائفة الإفرنج، قد حصل على الموافقة لإجراء الترميمات والإصلاحات، خلال غياب جرمانوس، رئيس طائفة الروم الأرثوذكس، في زيارته إلى الأماكن الدينية الأرثوذكسية في عجلون، وكان فاتسيو الكاثوليكي قد وضع حجراً رخامياً فوق حجر العتبة القديم ورفعه بمقدار أربع أصابع ليخفي ما كتب عليه بأن الكنيسة هي وقف جد الروم الأرثوذكس، قسطنطين، الأمر الذي أدَّى إلى انقطاع الزوار للكنيسة من أتباع طائفة الروم الأرثوذكس، ورفعت القضية إلى القاضي سنان الحنفي، فأصدر حكمه بإزالة لوحة الرخام الكاثوليكية الجديدة[85].

وحين ثار الخلاف بين الروم الأرثوذكس واللاتين الكاثوليك على الساحة الخارجية لكنيسة المهد إزاء حق أولوية تكنيسها، ومرور اللاتين من وسط مقبرة الروم الواقعة في الجهة الشرقية من كنيسة المهد، صدر فرمان سلطاني سنة 1063هـ/1652م ووضع الحلول لأسباب النزاع، وهي حق مرور اللاتين من وسط المقبرة، والطريق الموصلة والخاصة بدير اللاتين على المقبرة، والذي كان قد نتج عنه مصادمات واشتباكات، وأرسى المرسوم قواعد السلم الاجتماعي بين المتنازعين[86].

ومهما كان الحال، فإنَّ كل هذه المنازعات والخصومات ظلّت محدودة، ومحصورة في نطاقٍ ضيق، كنيسة القيامة وكنيسة المهد، وجرى تطويقها ووضع الحلول المناسبة لها، ولم تتحول إلى فتنة عامة، ولا شكلت عنصر قلق وتأزّم للدولة العثمانية، ولا امتدت إلى المناطق الأخرى التي يتواجد فيها أتباعُ تلك الطوائف في الناصرة أو حيفا أو يافا أو قرى رام الله أو صفد أو طبريا وغيرها.

لكن المشكلة تطورت وأصبحت تمثل خطراً على سيادة الدولة وهيبتها عندما بدأت أوروبا وضع خطتها إزاء ممالك الدولة العثمانية قيد التنفيذ، بحصولها على حقوق الحماية والامتيازات لأتباع تلك الطوائف. ففازت روسيا بحماية الروم الأرثوذكس، وفرنسا بحماية اللاتين، وبريطانيا بحماية اليهود والحبش والأقباط كما ذكرنا سابقاً. ومن ثمّ نشط القناصل بإثارة النعرات والعصبيات المذهبية، وخاصة قناصل بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا في مرحلة معينة. وكانت للحروب التي وقعت بين القوى الأوروبية والدولة العثمانية آثارها على نصارى البلاد المقدسة، حيث غدت الأديرة أماكن لتخزين الأسلحة، ولدى تفتيشها من قبل السلطات العثمانية تنشط

الدعاية الأوروبية وتثير الجماهير الأوروبية ضدّ الدولة العثمانية وسياستها بالتعدي على الأماكن المقدسة ومنعها لحرية العبادة[87].

وكانت البداية في زمن السلطان مصطفى الثالث، إذ وقعت فتنةٌ كبيرة سنة 1171هـ/1757م في كنيسة القيامة بين الروم الأرثوذكس واللاتين الإفرنج الكاثوليك، وقع على إثرها الكثير من الجرحى، ونهبت القناديل، ولما رفع الأمر للباب العالي، أمر بتسليم الأماكن المقدسة المسيحية في القدس إلى الروم، مما أوجد حنقاً عند الآخرين[88]. وفي حادثة أخرى جرت سنة 1270هـ/1853م، وقع شجارٌ بين الروم الأرثوذكس واللاتين الكاثوليك استعملت فيه الآلات الحادة حتى الصلبان. ثمّ تبعه شجارٌ آخر بعد سنوات بين الروم الأرثوذكس والأرمن في كنيسة المهد، بسبب فرش الأرثوذكس سجادةً قرب مذبح الأرمن، ومنع الأرمن من الدوس عليها، الأمر الذي أدَّى إلى سفك الدماء، ودخول قوات الشرطة وحتى القوات المسلحة لفض الاشتباكات وإعادة الأمن والهدوء إلى مدينة بيت لحم[89]. بل إنَّ حرب القرم 1853-1856م بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، كانت شرارتها التذرع بسرقة نجمة فضية كان اللاتين قد وضعوها في كنيسة المهد، واتهم الأرثوذكس بسرقتها، فأعلنت روسيا القيصرية الحرب على الدولة العثمانية، وساندت فرنسا وبريطانيا الدولة العثمانية لأسباب أبعد من سرقة نجمة فضية، لا مجال للتفاصيل في هذا البحث. وقد استمرت الصراعات بين الطوائف النصرانية بتحريض من القوى الأوروبية.

في سنة 1302هـ/1885م وقعت مشاكل سياسية، وتمَّت مراسلات فيما بعد بين الإدارة المحلية في القدس وقناصل الدول الأجنبية والبطركيات، وتدخل فيها المركز في إسطنبول للحدِّ من تدخُّلات القناصل في شؤون الطوائف النصرانية. واتخذت الإدارة المحلية إجراءً بتعيين حُرّاس مناوبين عند أبواب الأماكن الدينية من أجل الحفاظ على الأمن ومنع التعديات، بل إنَّ المتصرف العثماني في القدس كان حريصاً على حضور كافة الاحتفالات الدينية في المدينة، لإظهار تقدير الدولة لاحتفالات رعاياها من أهل الذمة، ومنع الإخلال بالأمن والسلامة خلال الاحتفالات[90].

ونظراً لاستمرار حالات التوتر بين الطوائف النصرانية فقد اقترح متصرف القدس الشريف على الباب العالي اقتراحاً يقضي بإبطال مفعول الحماية والامتيازات، وضرورة عودة سيطرة الدولة العثمانية المباشر على الطوائف وليس الأجانب[91]. وطلب

في رسالته السماح لهم بتوزيع مبلغ 250 ليرة ذهبية على زعماء الأقباط وزعماء اللاتين المعروفين بتأثيرهم على الأقباط والأحباش، من أجل حلِّ النزاعات بينهم، ومنع تدهور الأوضاع وإثارة الصراعات[92].

أما أحداث الخلافات والمخاصمات والتعديات على الأماكن الدينية الإسلامية المقدسة أو على الأوقاف والأراضي الميري أو المملوكة أو مع الأفراد المسلمين؛ فالفصل فيها يكون لقاضي القدس الشرعي. حيث يعقد القاضي مجلساً شرعياً تستوفى فيه كل شروط العدالة والحرية والنزاهة التامة، فيحضره رئيس الطائفة المعنية وعدداً من عدول الطائفة، ويرد الحق إلى نصابه[93]، ويعود الهدوء ويسود التسامح وحسن الجوار والذي ما أفسده إلا التدخلات الأوروبية. وكذا مع اليهود، فالخلافات تُحالُ إلى القضاء، وكفى بالقضاء العادل ملجأ وملاذاً[94].

ومن ناحية أخرى، فإنَّ الدولة العثمانية، كانت تصدر تعليماتها وأوامرها بضرورة اتخاذ جانب الحذر والحرص ومراقبة أفعال الأجانب من أتباع الطوائف النصرانية واليهودية، وخاصةً التجار والزوار والحجاج. فقد أصدر الباب العالي أمراً في غرة محرم سنة 952هـ الموافق 1545/3/14م فيه تنبيه إلى بكلربكي الشام، يطلب مراقبة تجار البندقية الذين يترددون على البلاد المقدسة وسائر الولايات المحروسة، والحفاظ على أرجاء القدس الشريف وطرابلس والسواحل والقلاع وكافة الأماكن التابعة لولاية الشام، ولكن وفق العهدنامه السلطانية التجارية[95]. وتشددت الدولة في منح رخص البناء لإنشاء المؤسسات الأجنبية في المدينة المقدسة، ووضعت لوائح وتعليمات، وحددت الخطوات الواجب تنفيذها في حال التقدم بطلب من قبل الطوائف لترميم أو إصلاح أو تجديد البناء القائم أو عند إنشاء بناء جديد. إذ لا بُدّ من معرفة أصل ملكية الأرض، ومصادر تمويل شراء الأرض وإقامة البناء، وأهداف إنشاء المؤسسة وموظفيها ورواتبهم، وعدد الأفراد الذين سيقيمون فيها، وأعداد المنتفعين منها وتبعيتهم، وبعدها أو قربها من المؤسسات الإسلامية. وتؤلف اللجان وهيئات الكشف والتحري، ويكلف رجال من الخفية بالتحرِّي والبحث ورفع التقارير والتوصيات، قبل اتخاذ أيِّ قرارٍ بشأنها[96]. ومثالها: محاولة تحويل ديرٍ إلى كنيسة للرهبان الفرنسيس، فكان الإجراء المبدئي، تحديد ملكية الأرض وحدودها، وخريطة الموقع وخريطة البناء، ومعرفة صندوق الصرف، ووقوع الكنيسة قرب المؤسسات الإسلامية أو بعدها عنها، وتأثيرها ونشاطاتها، وتدقيق كل

ذلك من قبل نظارة الداخلية والخارجية والعدلية والأوقاف والدفتر الخاقاني والمالية، ويقترح الصدر الأعظم على السلطان إصدار الفرمان والأمر بذلك[97].

أما إجراءات الدولة العثمانية بشأن الأطماع اليهودية في الهجرة والاستيطان فقد أفردنا لها بحثين ناقشا، السكان والأرض في مدينة القدس 1275-1368هـ/1858-1948م. والآخر، إجراءات أكرم بك، متصرف القدس، ضدّ الهجرة والاستيطان وإقامة دولة لليهود في فلسطين 1906-1908، وقد عرض فيه إجراءات الدولة العثمانية القانونية والعملية لمنع الهجرة والاستيطان، ولكن المؤامرة الأوروبية والأمريكية كانت أعظم من قدرات الدولة العثمانية وإمكاناتها آنذاك، وتجاوزت طاقات أهل الأرض المقدسة والشعوب الإسلامية.

6. رعاية المؤسسات الثقافية والاجتماعية والصحية والخدمية ودعمها:

ويتمثل ذلك في الحفاظ على المدارس والمكاتب والخوانق والأربطة والزوايا والتكايا والمقامات ودور الأيتام والبيمارستانات ودور الإصلاح والخانات والحمامات. وكان في القدس أكثر من أربعين مدرسة، وأربعة مكاتب لتعليم الأطفال الأيتام، وأكثر من عشرين زاوية، ورباط وخانقاه وتكية، منها ما كان قد أنشئ في العصور السابقة للعهد العثماني، وبعضها قد أقيم في العهد العثماني، وكان لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية في المدينة المقدسة. والوظائف في هذه المؤسسات على نوعين: وظائف علمية، ووظائف إدارية؛ ويكون التعيين في الوظائف العلمية على الأغلب من السلطان، حيث تصدر براءات التعيين لتولي التدريس، حيث يختار واحد من كبار العلماء ذوي السمعة العالية، وتضمن البراءة نصائح وتوجيهات بِحثّ الطلاب (الفقهاء) على الاجتهاد والاشتغال بالعلوم، ويحدد راتب المدرس وأرزاقه.

ولما كانت تلك المؤسسات تعتمد على عائدات الأوقاف بصورةٍ رئيسيةٍ وعلى إكراميات السلطان (الصرة)، فإنّ السلطنة حرصت على تحرير وإحصاء أوقاف تلك المؤسسات. وقد سجل في الدفتر رقم 342، تاريخه 970هـ/1562م، أوقاف 13 مدرسة، و5 خوانق، و6 زوايا. ومن المدارس: ست مدارس حنفية وأربع مدارس شافعية وواحدة مالكية واثنتان مشتركة لتدريس المذاهب الأربعة، ومكتب محمد آغا لتعليم الأولاد ومكتب بايرام بك الواقع أسفل عقبة الست[98].

وتحفل الوثائق العثمانية بعدد كبير من البراءات والإرادات السلطانية بتعيين وظيفة مدرس أو شيخ لمدرسة أو زاوية أو تكية أو خانقاة، والنظر في هذا النوع من الوثائق يفيد باستمرار تلك المؤسسات في أداء وظائفها خلافاً لما انتهى إليه بعض الباحثين من خرابها وتوقفها عن أداء دورها في القدس. ومن البراءات التي وجدناها في الأرشيف العثماني، تعيينات خاصة، بالمدارس التالية: الصلاحية، والأحمدية، والتنكزية، والمنجكية، والميمونية، والجوهرية، والطولونية، والقادرية، والعثمانية، والخاتونية، والعلائية، والحنفية، والطشتمرية، والبيبرسية، والزينبية، والفارسية، والرشدية، والخاصكية، والدويدارية، والمكتب الإعدادي، ومكتب بيرام جاويش.

علاوةً على البراءات التي كانت تصدر لمدرسي المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وبعض نصوص هذه البراءات سجلت في سجلات المحكمة الشرعية في القدس[99]، ويشار إلى أن البراءات كانت تصدر لكافة المدارس التي تُعنى بالمذاهب الأربعة دون أفضلية للمدارس الحنفية، المذهب الرسمي للدولة العثمانية. وإن كان راتب وظيفة مدرس بالحنفية يكون فاضلاً، يتناسب ومكانته العلمية وعلو شأنه بين أهل المدينة، فقد صدرت براءة تعيين الشيخ أبو اللطف أفندي بن إسحق، مفتي السادات الشافعية في القدس سنة 1056هـ/1646م، بتوليه وظيفة التدريس بالمدرسة الحنفية بمرتب أربعين عثمانياً يومياً، يتقاضاه من عائدات أوقاف المدرسة، وهو مبلغ كبير إذا ما قيس بمرتبات أقرانه آنذاك[100].

وفي بعض الأحيان لا يقتصر صدور البراءة السلطانية على وظيفة التدريس، وإنما تشمل الوظائف الإدارية المهمة في تلك المؤسسات، مثل تولية النظارة والإشراف والوظائف الفنية التي تحتاج إلى خبرة واختصاص دقيق. فقد صدرت إرادة سلطانية موشحة بختم السلطان شاه أحمد بن إبراهيم خان في 13 جمادى الآخرة 1103هـ/1691م، من مقام أدرنه، بتعيين الشيخ فتح الله بن الشيخ صالح لوظيفة الأجزاخانة، ووظيفة مساح سرّ شريف في تكية خاصكي سلطان بأجرة بارة شامية يومياً عن كل وظيفة من وظيفتي الأجزاخانة ومساح شريف[101].

ولعل من فضائل الدولة العثمانية في القدس اللافتة للنظر، هي إنشاء كلية صلاح الدين الأيوبي سنة 1334هـ/1915م، والفضل في ذلك يعود إلى جمال باشا، قائد الجيش في بلاد الشام. حيث كان مبنى المدرسة الصلاحية التي أسسها صلاح الدين الأيوبي

سنة 588هـ/1192م مهجوراً بسبب زلزال هدم أجزاءً منها سنة 1257هـ/1841م، وأمر السلطان عبد المجيد بتسليمها إلى الآباء البيض الكاثوليك في المدينة. وبالفعل فقد سلمها متصرف القدس كامل باشا سنة 1273هـ/1856م، لقاء مساعدة فرنسا للدولة العثمانية في حرب القرم واستجابةً لطلب فرنسا، وأُعيدَ بناؤها سنة 1295هـ/1878م، لتكون ديراً ومدرسة باسم القديسة حنة Saint Anne الإكليركية تابعة للرهبان الكاثوليك. فاستخلصها جمال باشا، الذي يلقبه بعض الباحثين العرب "بالسفاح"، وأعادها كلية باسم صلاح الدين الأيوبي، وجلب كافة مستلزماتها من ألمانيا، ووضع لها نظاماً عصرياً.

وكان تأسيس الكلية حلقة في سلسلة جهود الدولة العثمانية لبعث النزعة الإسلامية لدعم الدولة في مواجهة الأخطار الأوروبية التي تحدق بها، من خلال تخريج كوادر علمية كافية ومؤهلة على بث الروح الإسلامية، وإحياء لذكرى مدرسة صلاح الدين الأيوبي وامتداداً لها، وتقوية الشعور الديني ترسيخاً لكيان الدولة العثمانية ومقام السلطنة. وكانت الكلية مرتبطة مباشرة بمقام شيخ الإسلام وبوزارة الأوقاف في إسطنبول، وكانت كليةً دينية عصرية، تدرس العلوم الدينية واللغات العربية والتركية والفارسية والألمانية والفرنسية والإنجليزية والروسية، علاوةً على العلوم الحديثة من هندسة ورياضيات وفلك وجغرافيا حياتية، والفلسفة والحقوق والمالية والعلوم الطبيعية والرسم والخط والتاريخ. واختير لها أفضل الأساتذة من العلماء والشيوخ، أمثال جمال بك النيبال الحلبي، أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بالأستانه، الذي عُيِّن مديراً لها، ورستم حيدر، خريج جامعة باريس سنة 1912 معاوناً للمدير، وكان يعمل مديراً لمدرسة التجهيز العربية بدمشق. ومن مدرسيها أيضاً محمد إسعاف النشاشيبي، وعبد العزيز جاويش، وخليل السكاكيني، وأمين العوري، وموسى البديري، وعبد الرحمن سلام، وعادل جبر، وأسعد الشقيري[102]. وظلَّت المدرسة تقوم بدورها بكل همة ونشاط، وتبث الروح الإسلامية، وتؤهل كوادر عالية الكفاءة؛ حتى دهمها الاحتلال البريطاني في 1917/12/9، وصادرها وسلمها للآباء البيض، وما زالت تئن مع أبناء فلسطين حتى اليوم.

وكانت الدولة العثمانية ترى في نشر الثقافة الصوفية في المدينة المقدسة ترسيخاً للقيم الإسلامية الروحية، وتثبيتاً لوجودها السياسي، وكان سلاطين بني عثمان

يحرصون على دعم الطرق الصوفية بصورة عامة، وكنا قد أشرنا إلى إنعام السلطان سليم على شيخ الطريقة المولوية وأتباعها براتب مقداره 500 أقجة شهرياً. وكان في القدس العديد من زوايا الصوفية والتي تزيد عن 25 زاوية، منها الزاوية الهندية، أتباع الطريقة الرفاعية، والزاوية الوفائية والأدهمية والمهمازية والنقشبندية والبسطامية والقادرية، الأفغانية، والخانقاه الصلاحية، وزاوية القرمي والمغاربة والخلوتية التي أنشأها الأمير حاجي بك سنة 947هـ، ويلاحظ أن العديد من أبناء العائلات المقدسية قد انخرط في عضوية تلك الزوايا والخانقات. وفي سجلات الأوقاف، عدة وقفيات حبسها بعض سلاطين بني عثمان ورجال الإدارة على شيوخ المتصوفة وزواياهم، مثل نائب الناظر في القدس، قاسم بك بن قزل أحمد، فقد أوقف كرماً بما فيه من غراس على الشيخ علي الخلوتي سنة 937هـ/1530م[103]، وأوقف السلطان سليمان القانوني على: "قدوة الراشدين وزين الصالحين حضرت شيخ أحمد الدجاني"[104]. وكان أحمد الدجاني بن السيد أبو الوفا علي بن ياسين، من كبار شيوخ الصوفية، له مكانة عند سلاطين بني عثمان، وعلى الأخص عند السلطان سليمان، الذي كان الشيخ الدجاني قد بشَّره بأنه سيفتح جزيرة كريت لرؤيا وقعت له في منامه[105]. وتولى الدجاني فيما بعد مشيخة مقام النبي داود سنة 936هـ/1529م. وكان أن أمر السلطان العثماني بإيصال المياه إلى حمام مقام النبي داود لحاجة الشيخ أحمد الدجاني، المُلِّحة، وذلك استجابةً لشكوى الشيخ بعث بها مع الشيخ عيسى إلى مقام السلطنة[106].

فالمتصوفة في مدينة القدس بشكل عام كانوا يعدّون عناصر استقرار وأركان دعمٍ للدولة العثمانية، بما لهم من أثرٍ ديني روحي واجتماعي وسياسي في المدينة.

وعلى صعيدٍ آخر، فإن الدولة العثمانية أولت الخانات التي كانت في داخل المدينة أو ظاهرها رعايتها، إذ كانت منازل للمسافرين وأماكن لقضاء الأعمال التجارية ومخازن لبضائع التجار. وتلك الخانات تشتمل على غرف ومخازن ودكاكين وإسطبلات وحمامات ومصليات وأكنفة، وتتولى حراستها القوات العسكرية في المدينة وخارجها. وكان عدد الخانات في كل مدينة دليلاً على مكانة المدينة السياحية والاقتصادية، وكأنها الوكالات التجارية التي كانت معروفة في دمشق والقاهرة وجنوا وبيزا والبندقية. غير أن الأكثرية الساحقة من خانات القدس كانت مؤسسات وقفية، وكان في القدس منها 16 خاناً، زار أوليا جلبي في رحلته إلى القدس ستة منها[107]، وبعضاً منها ذُكِرَ باسم

وكالة، ومنها: خان السلطان (دار الوكالة)، وخان الغادرية، وخان تنكز، وخان سوق القطانين، وخان الزيت، وخان خاصكي سلطان. وكانت الرعاية العثمانية تشمل ترميمها وإصلاحها وعمارتها وتجديدها، وضبط أوقافها بكل دقة وحرص، وتعيين متولي إدارتها، وحراستها، وتأمين سلامة التجار والمسافرين وبضائعهم، والتدقيق في جودتها، ومراقبة أسعارها، وحسن استثمار مصادر أوقافها، حتى العناية بحيوانات ودواب التجار والمسافرين؛ كإطعامها وسقيها وتوفير بيطري لحذوها ومداواتها.

وكانت الكثير من خانات المدينة تُباعُ فيها السلع التجارية كالزيت والصوف والقطن وغيرها، وأخرى تقدم خدمات للأفراد واستبدال العملة، مثل خان الصرف، الذي يقع قرب المسجد الأقصى وكان معدّاً لاستبدال العملات[108].

كما أنّ الأربطة في المدينة، كالرباط المنصوري ورباط البصير ورباط الحموي ورباط النساء ورباط بيرام بك، لقيت العناية لاهتمامها بالعلوم الدينية إضافةً إلى كونها مأوىً للفقراء من الرجال والنساء، حيث يُقدّم فيها الطعام والشراب مجاناً، وينفق عليها من عائدات الأوقاف المحبوسة عليها. وكان رباط بيرام بك على سبيل المثال نموذجاً لما يقدمه من خدمات، فقد بلغت مصادر أوقافه 17 مصدراً، منها: حصص في قرى بني نعيم، وبيوت ومزارع، ومصبنة، ووقفية نقدية بمبلغ 50 ألف أقجة، وطاحون، ودار الوكالة بغزة، وكان يلحق به مكتبٌ لتعليم الأطفال[109].

وشملت العناية والرعاية مستشفيات المدينة وحماماتها، بقصد معالجة المرضى، وخاصةً الفقراء، وتوفير المياه للطهارة والوضوء. وكان في القدس 13 حماماً، مرتبطة بالحياة الاجتماعية لأهل المدينة، إذ تُعدّ كمنشآت حضارية يرتادها الناس في المناسبات الاجتماعية، مثل: حفلات الزواج والطهور والولادة. ومن تلك الحمامات حمام العين وحمام باب الأسباط وحمام الشفا وحمام العمود وحمام داود. ويعود اهتمام الدولة العثمانية بها لأن بعضاً منها كان وقفاً على الصخرة ومبنى المسجد الأقصى أو غيرها من الأماكن الدينية، فيشملها الإعمار والترميم والتجديد وتدقق أوقافها، وينظر في رواتب العاملين فيها[110]، وعائدات الحمامات ووجوه إنفاقها. وكذا شملت العناية العثمانية البيمارستان الصلاحي (دار الشفاء)، المخصص لمعالجة فقراء المرضى، وقد أجريت عليه ترميمات وتعميرات وتجديدات سنة 978هـ/1570م، وظلّ البيمارستان الصلاحي عامراً بأطبائه وموظفيه حتى سنة 1203هـ/1788م، ففي هذه السنة عُيِّنَ جرَّاح وحكيم باشي ليعمل في دار الشفاء بالبيمارستان الصلاحي[111].

وكان من أهم المنشآت الاجتماعية والثقافية في المدينة المقدسة العمارة العامرة أو تكية خاصكي سلطان، والتي سنفرد لها مساحةً في البحث نظراً لأهميتها واستمرارها في أداء دورها حتى أيامنا هذه.

تكية خاصكي سلطان (العمارة العامرة):

خاصكي سلطان، لقب يعني محبوبة أو محظية السلطان، أطلق على جارية السلطان سليمان الروسية الأصل، من بلدة روجاتينو، "الفائقة الجمال، ممشوقة القوام، الشقراء، أسيلة الخدين"، المعروفة بـ"روكسيلانا Roxelana". اشتراها وكلاء السلطان من تاجر تتري في أسواق إسطنبول، هي "ذات صنعة بديعة في الغناء والعزف على القيثارة يصاحبه تنقيل عجيب لقدميها". كنّاها خازن الكسوة في القصر السلطاني خُرَّم أي المرحة أو الضاحكة، أغرم بها السلطان سليمان القانوني فتزوجها، وأنجبت له خمسةً من الأبناء، ثلاثةً من الذكور وبنتان، ولتمكنها من قلب السلطان، فقد أوصلت اثنين من أبنائها، "سليم وبايزيد" إلى عرش السلطنة[112]، بطرق أغضبت رجال البلاط والجيش. ومع ذلك، فقد خلدت اسمها من خلال إنشائها العديد من المؤسسات الدينية والخيرية في إسطنبول وأدرنة ومكة والقدس، إذ بنت في إسطنبول جامعاً، وفي أدرنة جامعاً أيضاً، ومدرستين في إسطنبول، هما: خاصكي خرم وقاهرية، ومستشفى (طب خانة خاصكي خرم)، وحمامين، وتكية في سوق النشا في إسطنبول، وتكية خاصكي خرم في مكة قرب الكعبة، وتكية خاصكي سلطان في القدس الشريف. وكانت هي وراء بناء مجمع السليمانية بمرافقه العديدة، مسجد ومدرسة ومكتبة ومنشآت أخرى.

منذ سنة 959هـ/1551م، بدأ العمل ببناء منشأة خاصكي سلطان في القدس، التي تكوَّنت من مسجد عال ذو أروقة وقباب عالية وعمارة بمطبخ وفرن وبيت للمؤونة وحوش بأسواره وأنبار وكنف متعددة ومحطب وساحة واسعة ومبانٍ عالية مسقوفة، وقفتها على الفقراء والمساكين وزمرة الضعفاء والمحتاجين، بالإضافة إلى 55 غرفة، وقفتها على عامة أبناء السبيل وأصحاب السفر والرحيل[113]. والتكية قائمة في عقبة التكية بالقدس، بين باب الناظر وسوق باب خان الزيت.

ولكي تضمن خاصكي سلطان لهذه المؤسسات البقاء والاستمرار في أداء خدماتها، فقد أوقفت عليها أوقافاً كثيرة في ألوية القدس وغزة ونابلس وطرابلس. وتضمنت الأوقاف عائدات قرى أو أجزاء من قرى ومزارع وأراضي وخانات ودكاكين وطواحين

وحمامات وقيسارية، وبموجب شروط الوقفية عمل في التكية أكثر من خمسين موظفاً، وكان مطبخ التكية يقدم الأكل كل يوم لمئات من الناس، مرق بالأرز في وجبة الغداء ومرق بالحنطة في وجبة العشاء (أرز وسمن وحمص وبصل وحطب وملح ولبن حامض وحنطة). ويخبز الفرن ألفي رغيف من نوع خبز الفدولة البني، وزنه تسعين درهماً وزنياً (الدرهم 3.125 غم)، إضافةً إلى الحلوى وكميات فاضلة من اللحوم في أيام الجمع وليالي رمضان والأعياد وعاشوراء وأيام الرغائب.

وبعد وفاة خاصكي سلطان في رجب 966هـ الموافق نيسان/ أبريل 1558م، أوقف السلطان سليمان القانوني في السنة التالية لوفاتها أربع قرى ومزارع من ناحية صيدا على التكية، "صدقة عن زبدة سلاطين النسوان، زبيدة العهد والأوان"[114]. لقد كانت عناية السلطات العليا في إسطنبول بالتكية كبيرة، بحيث كفلت لها الاستمرار والبقاء، وضمان الغنى الكبير لأوقافها، لدورها في الحياة العامة في مجتمع مدينة القدس. وكان للمدرسة المدعوة بالخاصكية الملحقة بالتكية أهميتها في نشر الثقافة الدينية في المدينة، إذ كان يُعيَّنُ مدرسوها بموجب براءات سلطانية، ويحظون بمكانةٍ عاليةٍ في المجتمع[115].

وتمدُّنا الوثائق والفرمانات العثمانية، المتعلقة بالتكية، بتفصيلاتٍ دقيقة عن جميع أولئك الذين كانوا يتقاضون إعانات من التكية ومخصصاتهم اليومية، وأسماء التكايا والزوايا التي تزود يومياً بكمياتٍ من المؤن لتوزيعها على قاطنيها وعلى الفقراء، وأسماء العائلات المقدسية التي تتسلم ما خُصِّص لها من الخبز يومياً.

ولدى الباحث سجلين بخصوص مرتبات ومصارفات تكية خاصكي سلطان، المنصرفة بموجب الإرادة السَنِيّة إلى الأهالي والتكايا والرواقات وأصحاب المرتبات، بالقدس الشريف في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1846م/1264هـ[116]. فكانت جملة المصروفات 5,201 قرشاً و27 بارة، منها مرتبات 18 زاوية وخلوة ورواق وفقراء، ومرتبات أيتام ونساء مسكينات وعائلات فقيرة، ومرتبات 35 من علماء وشيوخ ومدرسين وأعيان ووجهاء والعاملين في التكية، ومن الشيوخ على سبيل المثال:

السيد علي الداودي، والشيخ محمود الدنف، والشيخ إسماعيل الدنف، والشيخ أحمد القطب، والسيد محمود الخالدي، والسيد شاكر القطب، والسيد حسني بدارة الحافظ، والسيد علي الموقت، وداود الأزهري، وعيسى العالم، وكلهم من أبناء العائلات

المقدسية. ومن المدرسين، صالح أفندي جار الله وأخيه الشيخ أحمد، ومحمد أفندي جاوى زاده، ومحمد علي أفندي، وموسى أفندي حسيني زاده[117].

وفي شهر آب/ أغسطس 1858م/1275هـ فقد كانت مرتبات ومصارفات تكية خاصكي سلطان بالقدس الشريف المنصرفة بموجب الإرادة السنية إلى: الفقراء والمجاورين والزوايا والرواقات وأصحاب المرتبات بالقدس الشريف عن الشهر المذكور 13,458 قرشاً و15 بارة، وهي كل ما صُرِف على التكية من مستلزمات المطبخ والرواتب والمساعدات للأسر والفقراء وغيرهم.

وعن شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1858م/1275هـ، صُرِفَ: 13,151 قرشاً و15 بارة، وكان يوزع كل يوم 81 رطلاً و6 أواقٍ من الخبز لجهات البر والإحسان المحددة سابقاً.

وقد التزم السيد محمد درويش قيمقام خاصكي سلطان بتقديم سند ممهور بتوقيعه، يفيد تسلُّمه المبلغ وصرفه وفق ما هو مُفصَّل في دفتر وقف التكية[118].

ويَرِد في دفتر مصارفات مرتبات أهل القدس الشريف: ذكر للأنواع التالية:

علايف جُزُؤ خانة (ربعة شريفة)، علايف تكية عامرة، مقطوع قرايا، بدل أخباز فقراء ومجاوري التكايا والرواقات والزوايا والنساء والأرامل والمرتزقة بتكية صاحبة الخيرات والمبرَّات المرحومة والمغفور لها، خاصكي سلطان عن واجب سنة 1278هـ/1861م. حيث بلغ مجموع علوفات قُرّاء الربعة الشريفة على روحها 134 علوفة، ومرتبات تكية خاصكي سلطان 119 علوفة، وحصص القرايا (القرى)، المشروحة في الوقفية وعددها 27 قرية، يدفع 4 علوفات، وبدل أخباز يصرف 376 قرشاً.

وقد بلغ عدد الأُسَر التي تلقّت مساعدات البر والإحسان من أوقاف التكية 533 عائلة، وبلغت المصروفات تلك السنة، عدا المصاريف الشهرية، 21,886 قرشاً، وهي واجبات إضافية يتصدق بها السلطان بموجب براءة سلطانية ترسل إلى قيمقام التكية[119].

وجاء في الوثيقة ملخصاً:

دفتر مصارفات ومرتبات أهل القدس الشريف عن علايف جزؤ خانة (ربعة شريفة) وعلايف تكية عامرة ومقطوع قرايا وبدل أخباز فقراء ومجاورين التكايا والرواقات والزوايا والنساء والأرامل والمرتزقة بتكية صاحبة الخيرات والمبرات المرحومة والمغفور لها خاصكي سلطان في القدس الشريف، طاب ثراها عن واجب سنة 1278هـ:

أ. عن مرتب علايف قُراء الربعة الشريفة عن روح المرحوم السلطان سليمان وخاصكي سلطان، وكان مقدار المرتبات 2,379 قرشاً وعشر بارات منها ما هو مخصص لأولاد الشيخ المتوفى، وعددها 135 علوفة.

ب. عن مرتبات تكية خاصكي سلطان: صرف 1,070، وعدد العلوفات 119.

حصص القرايا المشروحة في تصرف وقف خاصكي سلطان، ويدفع عنها المبالغ المرقومة بروجه مقطوع (مبلغ مقطوع) سنوي إلى أربابها المذكورين، وكانت توزع كما يلي:

- السيد أمين أفندي وعبد القادر أفندي وسعيد أفندي، ربع إنتاج قرية بيت لحم وربع قرية بيت جالا، بروجه مقطوع سنوي مقداره 450 أقجة.
- السيد الحاج صالح أفندي والسيد جار الله أفندي والشيخ داود وعبد الحي والشيخ أحمد أفندي ووفا أفندي، ربع قرية نعلين، بروجه مقطوع سنوي 150 أقجة.
- الشيخ سعيد أفندي والسيد عبد القادر أفندي والسيد شرف الدين والسيد أحمد أفندي موقت وعمر وعلي وعبد الله الموقت، ربع قرية الجيب، بروجه مقطوع سنوي 150 أقجة.
- السيد سليم أفندي الخالدي والسيد بدر الدين أفندي والشيخ درويش أفندي الداودي وعثمان وخليل أفندي شاكر وأولاد أحمد وعبد الغني الصلاحي ورشيد حدوقة وعبد اللطيف ويوسف سموم وأولاد الفقاعي، ربع قرية وحيه وربع قرية السافرية، بروجه مقطوع سنوي 155 أقجة.
- السيد خليل أفندي العفيفي والسيد يوسف والشيخ عبد الرزاق والسيد سليم أولاد العفيفي، ربع قرية كفر جنس، بروجه مقطوع سنوي 165 أقجة.

ج. مصارفات بدل خبز المرتزقة عن حساب كل خبز ثلاثة قروش، اعتباراً كل إرْدَب ستة قروش، يصرف في كل سنة، المصروفات: 4,775 مداً ورطلين وثلاث أوقيات، وبلغت 14,325 أقجة[120]، وأما كافة المصاريف فبلغت 21,886 قرشاً.

لقد أسهمت هذه المؤسسة الخيرية في سدِّ عَوَز الكثير من الأسر والأفراد، وحافظت على استمرارها في أداء دورها الثقافي والديني، بتوفيرها أسباب الحياة للمجاورين

والصوفية والدارسين الذي كانوا يرحلون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي شوقاً وحنيناً لمجاورة مسرى الرسول، صلى الله عليه وسلم، وطلب العلم في معاهد القدس العلمية.

ونكبت أوقاف التكية إبّان الاحتلال المصري في حملة إبراهيم باشا، حيث صودرت مصادر أوقاف التكية، وخاصةً الأراضي والمزارع[121]، ووزعت على أتباعه ولكن الدولة العثمانية استعادتها. وكانت الكارثة الكبرى، التي أصابت التكية وعطّلت دورها الاجتماعي والثقافي والديني، الاغتصاب الصهيوني لفلسطين سنة 1948، حين صادرت القرى والأراضي الوقفية العائدة لتكية خاصكي سلطان وخاصة في منطقة الرملة التي توجد فيها 16 قرية ومزرعة موقوفة عليها من مجموع 27 قرية في مناطق أخرى، صادرتها دولة كيان الاغتصاب الصهيونية.

ولم يعُد لوقف خاصكي سلطان اليوم سوى بضعة دكاكين في القدس القديمة بموظفٍ واحد، يعمل طبّاخاً للشوربة التي ما تزال تقدم بكميات قليلة قبل ظهر كل يوم. وتتولى دائرة الأوقاف في القدس صرف حوالي ألف دينار شهرياً لشراء المؤن ولوازم المطبخ من جريشة وكاز وأرز وسكر وبصل وكمون وعدس مجروش وسولار وحطب، وفي الأعياد تقدم وجبة خاصة، وفي رمضان تصرف كميات إضافية من الطعام والأرز، وتزاد كمية الجريشة في العطلة الصيفية للمدارس لازدياد أعداد المترددين على التكية. هذه المؤسسة الخيرية كانت صفحة مجيدة من تاريخ الدولة العثمانية لحفظ وصون تراث المدينة المقدسة الثقافي والديني.

7. الحرص على تزويد القدس بالمياه:

كانت القدس تعتمد على جمع مياه الأمطار في برك وآبار وصهاريج وخزانات وحياض لشرب سكانها، وتعتمد على عيون بعض الينابيع لري مغروساتها المحدودة. وكان يتمّ نقل الماء منها بالروايا والقرب إلى منازل الآهلين، وعلى بعض البرك التي تخزن فيها المياه. فلقد كانت المدينة تعاني شُحَّاً في المياه ومصادره وخاصةً المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وظلّت أزمة المياه في المدينة تؤرِّق سلاطين بني عثمان في إسطنبول وموظفي الإدارة العثمانية في القدس، ويظهر ذلك من خلال المراسلات واقتراح الحلول، ومن ثمّ تنفيذ المشاريع لتوفير أكبر قدرٍ من المياه للمدينة من عيون الينابيع التي يمكن

سحب مياهها إلى القدس، ومن تلك العيون: عين نبع أرطاس وعين سلوان وعين بتير وعين قارة (على بعد 16 كم، شمال المدينة)، وعين الفوار وعين العروب وعين المريجيع الكائنات في قضاء الخليل، وحتى إيصال المياه من الوديان الجارية، كوادي القلط، قرب أريحا، شرقي القدس.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني، صدر الفرمان السلطاني بتعمير بركة السلطان الكائنة على طريق المحطة من جنوب باب الخليل[122]، على بعد مئة متر من سور القدس، وبرك سليمان وحفر بئر أزبك المجاور لها، وإنشاء قناة السبيل.

وكان إنشاء قناة السبيل أهم مشاريع المياه التي نفذت أيام السلطان سليمان القانوني، فقد عثر على مصادر مناسبة للمياه في الوديان والينابيع والبرك الواقعة جنوبي مدينة بيت لحم، بين القدس والخليل، وعلى بعد 23 كم من القدس. ففي وادي العروب سبع عيون، هي: فريديس، وعد المزرعة، والفوار، وعين البص، وعين البرادة، وعين قوزيبا، وعين الدلبة. وفي وادي البيار من أراضي الخضر خمسة ينابيع غزيرة والبالوع المسمى عين الخضر، هذه الينابيع الكائنة في وادي العروب ووادي البيار والبالوع يصب ماؤها في برك سليمان، ومنها يخرج الماء ويلتقي بمياه عيون أرطاس[123]، وتسيل كلها في قناة إلى القدس. وبرك سليمان هي البركة الفوقا، وترتفع 797 متر عن سطح البحر، والبركة الوسطى وترتفع 783 متر عن سطح البحر، والبركة التحتا وترتفع 768 متر عن سطح البحر. وقد بنيت بهندسة تُمكِّن من تسييل المياه من البركة الفوقا إلى البركتين؛ الوسطى والتحتا، ويجري الماء إلى القدس. ومع أنّ القناة قديمة، ولاقت العناية من حكام القدس المسلمين عبر العصور، غير أنَّها في عهد السلطان سليمان القانوني، كانت برك سليمان وقناة السبيل في حالة سيئة، فأمر بإعمارها سنة 943هـ/1536م، ولم يكتفِ بذلك بل حبس عليها الأوقاف للإنفاق من ريعها على تعمير القناة والبرك، فالوقفية رقم 58 من دفتر أوقاف وأملاك لواء القدس كانت:

وقف رآه آب (قناة الماء أو قناة السبيل) در قدس شريف (الكائنة في القدس الشريف)، برموجب أمر شريف عاليشان (بموجب الأمر الشريف العالي الشأن)، تاريخ أمر شريف في أواسط رجب سنة 934هـ. ومصادر الوقف:

- عن قرية بريكوت، تابع قدس شريف، حاصل 18ط: $\frac{1}{2}$ 2973 أقجة.

- مزرعة كفر عانا قرب ديرابان تابع (قدس شريف) تماماً، حاصل، قسم من الربع عن المغل وغيره: ثلاثة آلاف أقجة.
- دكان في وادي الطواحين بقرب سوق القطانين، 2 باب[124].

كما أوقف عليها أيضاً، قرية كفر طاب ومغلس وجنداس وترقوميا ونصف قرية القباب وغيرها. وفي 2 رجب 959هـ الموافق 1552/6/24م كان دخل أوقاف القناة يتراوح بين 9-10 آلاف أقجة سنوياً، وارتفع إلى 13 ألف أقجة، وكان يعمل في القناة عددٌ كبير من الموظفين؛ ناظر وكاتب وجابٍ وحارس على البرك ومشد[125].

وفي سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، حجة تفيد بعقد مجلس شرعي في قبة السلسلة القائمة شرقي قبة الصخرة المشرفة، حضره جمهورٌ غفير من قضاة المسلمين وعلمائهم وأمرائهم وعلية القوم من سكان القدس، منهم؛ جعفر بك كاتب الولايات الشريفة السلطانية، وصالح أفندي بن القزويني والي القدس، ودرويش جلبي كاتب الدفتر الشريف، وأحمد جلبي كاتب الدفتر السلطاني، وأبو بكر الجماقي ترجمان كاتب الولاية، والقاضي صنع الله بن البدري، والقاضي شمس الدين بن ربيع، والقاضي سعد الدين العلم المالكي، والقاضي شمس الدين المصري، والعلامة بدر الدين الشافعي، والعلاّمة الكمالي، والشيخ أبو الفتح بن فتيان، والشيخ أبوالسعود العزي، وغير هؤلاء الأجلاّء.

في ذلك المجلس، قرَّر السيد محمد جلبي النقّاش، وأشـهَدَ على نفسه أنَّه قد عمَّر قناة السبيل من برك سليمان إلى القدس وأنشأ بها القساطل وأجرى فيها ماء العيون، وأنه قد وقفها على عامة المسلمين، وعلى أوقاف عامة المسلمين، وعمَّر عليها السبل وأوقفها كذلك صدقة عن "مولانا الإمام الأعظم سليمان شاه، خلَّد الله خلافته"[126]. وذلك بتاريخ 10 صفر 948هـ. وعلى الجانب الآخر أمر السلطان سليمان بإنشاء الأسبلة وترميم القديم منها وتجديده وإصلاحه في كافة حارات المدينة وأحيائها ومنها؛ السبيل على بركة السلطان، ظاهر القدس، والسبيل بمحلة باب السلسلة، والسبيل لوضوء الحنفية، والسبيل لوضوء الشافعية بالمسجد الأقصى، والسبيل المعروف بالشادوران، والسبيل بمحلة باب القطانين، ومنه مدت قناة لتزويد حمام تنكز، والسبيل بمحلة باب الناظر، والسبيل تجاه باب الدويدارية والسبيل بباب الأسباط بمحلة باب حطة، ومنه

مدت قناة لتزويد حمام باب الأسباط[127]. هذا بالإضافة إلى الأسبلة التي أنشأها رجال الإدارة العثمانية في القدس، مثل سبيل باب المحكمة (سبيل قاسم باشا، والي القدس سنة 932هـ/1524م، الكائن على بعد 150متراً جنوب باب النبي داود)[128]، وسبيل طريق الواد، وسبيل باب العتم، وسبيل باب السيدة مريم، وسبيل الشيخ بدير الذي أُنشِئَ سنة 1153هـ/1740م، وسبيل مصطفى آغام متسلم القدس، وسبيل عبد الله الشوربجي بباب العمود، وسبيل الخزرجي بباب العمود أيضاً، وسبيل داود في جل العدار، وإعمار وترميم سبيل قايتباي، وسبيل الشعلان.

إنَّ تزويد مدينة القدس بالمياه بقيت حاضرةً في الذهنية العثمانية الرسمية، ففي سنة 1067هـ/1656م بمناسبة زيارة محافظ غزة حضرة حسين باشا مدينة القدس، ولِمَا رآه من "ضيق خطير وحصر حصير أصاب الناس بسبب قلة الماء الذي منه مادة الحياة، منه حياة الأنفس والحيوان وبه تقام شعائر الدين والإيمان، ويفتقر إليه كل إنسان، لا سيّما وأنَّ الماء الوارد إلى القدس لا يفي بحاجة السكان لازدياد أعدادهم وتوسع المدينة". ولمّا سأل المعمارية عن كيفية تزويد المدينة بكميات أكثر من الماء؛ اقترحوا عليه إدخال مياه عين ارطاس إلى قناة البرك ووصوله إلى القدس، وعهد إلى المعمارية والمعلمين والعمال والحجارين، وأنفق على المشروع من ماله الخاص ستة آلاف قرشاً أسدياً[129].

وفي دفاتر المهمة وردت ثلاثة فرمانات تتعلق بقناة السبيل وبرك سليمان:

الفرمان الأول:

كوغوشلار رقم 888

الصفحة 283 أ، ب

تاريخه: 2 رجب 959هـ/24 حزيران 1552م

صادر إلى بكلربكي دمشق وقاضيها

ملخصه: عائدات أوقاف قناة السبيل من القرى والمزارع 9-10 آلاف أقجة، والملتزم الحالي قد أحيلت عليه بمقدار 13 ألف أقجة ورواتب موظفي القناة يستهلكون جزءاً كبيراً من العائدات، يجب تسريح من يمكن الاستغناء عن خدماته، وتزويد العمارة العامرة وتكية خاصكي سلطان بالماء الواصل من وادي البيار وليست من قناة السبيل لضرورتها لأهالي المدينة، وخُصص ألفا فلوري، لتغطية النفقات[130].

الفرمان الثاني:

دفتر المهمة رقم 7

الفرمان رقم: 1955

تاريخه: 26 صفر 976هـ/1568م

صادر إلى مراد باشا، والي دمشق

ملخصه: بسبب معاناة أهل القدس من شُحِّ المياه، ضرورة إيصال المياه من عين أرطاس إلى قناة السبيل وتكاليفه من 3-4 آلاف فلوري ويستفسر عن التكاليف ومعقوليتها، وكم لولي (أنبوب ماء يعادل 48 متراً مكعباً) يمكن جلبها[131].

الفرمان الثالث:

دفتر المهمة رقم 60

رقم الفرمان: 73-77

تاريخه: 28 رمضان 993هـ/23 أيلول 1585م

صادر إلى سليمان، الشاويش في البلاط

ملخصه: كان قد عُيِّن مباشراً على إصلاح البِرَك الخَرِبَة بين القدس والخليل، ولم ينفذ لاشتراكه في حملة ضدّ الدروز، والآن عليه تنفيذ المهمة دون إبطاء، ويتسلم الأموال من قاضي القدس التي حُوِّلت له سابقاً والمحفوظة في القلعة وأرسلت نسخ لذوي الشأن[132].

وتشير سجلات الأوقاف العثمانية إلى مداومة تعمير قناة السبيل وترميمها، وإجراء الإصلاحات عليها وصيانتها. ولأن مصادر المياه كانت تتعرض للخراب والتدمير من قطاع الطرق والأشقياء، مما حدا بالسلطان مراد الرابع 1032-1049هـ/1622-1639م إلى إقامة حرس قوي عند برك سليمان، حيث أنشأ قلعة مراد عند برك سليمان، وعيّن عليها دردراً (قائد الحرس) وأربعين جندياً، وشحنها بالمدافع والأسلحة والذخائر والمؤن والمياه وما يلزم لسكن الجند. وقامت هذه القلعة بدور مهم في حفظ الأمن وحراسة ينابيع المياه وقناة السبيل لمدة طويلة[133]. وتولى أمير الأمراء سنان باشا، محافظ القدس، ترميم قناة السبيل وعمارتها سنة 1077هـ/1666م[134]، وقبض 5,625 قرشاً أسدياً،

صرف منها جزءاً، وظل الباقي ديناً في ذمته أوفاه ورثته بعد موته، وأنفق على ما خصص له من مصالح قناة السبيل. ونقرأ في سجلات محاسبات الأوقاف، المحفوظة في الأرشيف العثماني، عن مصروفات ونفقات لمصالح قناة السبيل، وخاصةً في دفاتر سنة 1271هـ/1854م، حيث كانت تدفع النفقات للفنيين والمعماريين والعمال بصورةٍ دوريةٍ أسبوعية[135].

وفي العهد العثماني الأخير، عهد السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1316هـ/1898م، مُدَّ أنبوب من الفخار حتى بيت لحم، ومنها إلى القدس، مُدَّ أنبوب حديدي وصار الماء يجري في قناةٍ حجرية. وكانت قد شكّلت هيئةً فنيةً من نظارة النافعة، وأرسلت من إسطنبول، ومنح امتياز توريد المياه إلى القدس من القناة إلى شركة ألمانية بكلفة قدرها 160 ألف فرنك، حيث يجلب المياه من عيون الفوار وعين قارة، بقوة ضخ لمدة 24 ساعة تبلغ 2-3 آلاف متر مكعب يومياً، وتكون القناة تحت الأرض، ويتمّ إنشاء أحواض وقساطل[136].

لقد بذل سلاطين دولة بني عثمان ورجال الإدارة العثمانية جُلَّ جهودهم لحلِّ أزمة المياه في المدينة المقدسة، لحيويته وضرورته لاستمرار الحياة في المدينة. وبدونه فلا حياة لإنسانٍ أو حيوان، ولا حفاظ على أداء الشعائر الدينية، وتفقد المدينة هويتها الدينية والاجتماعية.

8. تطوير المدينة في أواخر العهد العثماني:

زادت التدخلات الأوروبية في ولايات الدولة العثمانية، وعملت القوة الأوروبية على تقطيع أوصال الدولة وممتلكاتها، وتبنت أمم عديدة المقولات الأوروبية في الاستقلال والحرية، حتى الشعوب العربية خدعت بالأفكار الأوروبية. وأشاعت الدول والقوى الأوروبية عجز الدولة العثمانية عن تبني الفكر الإصلاحي، والأخذ بأسباب المدينة الحديثة، وإدخال التكنولوجيا العصرية إلى مؤسساتها وهيئاتها وولاياتها، ورسمت صورة سوداء قاتمة لأحوال الأمم والشعوب في ظلّ الدولة العثمانية، ووسمتها بالتخلف والتدهور في أوضاعها الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ سلاطينها طُغاة قتلة، وأجهزتها إرهابية قمعية فلا عدالة ولا حرية، ونظامها الاقتصادي قائمٌ على النهب والاستغلال، فلا تحديث ولا تطوير ولا تقدم، لا في التعليم ولا في الصناعة أو الزراعة أو التجارة، وغيرها من النعوت والأوصاف التي وحدت وسائل الدعاية الأوروبية في انتقاصها من سياسات الدولة العثمانية.

ولعلَّ الباحث يتكأ على مقالين كتبهما كل من روث كارك Ruth Kark وانجن أكارلي Engin D. Akarli اليهوديان الصهيونيان، ففيهما يُلقى كثير من الضوء على ما قامت به الدولة العثمانية حتى في المراحل المتأخرة من عصرها، والتي كانت تئن آنذاك من هول ما يخطط لمصيرها، وسوقها إلى السقوط والاختفاء كمرحلة نهائية من تاريخها لتحقيق الأجندات الأوروبية والصهيونية المتعلقة بولايات الدولة العثمانية. وأهمية هذين المقالين، أنهما أرَّخا لحركة تطوير مدينة القدس ويافا، ومحاولات السلطان عبد الحميد الثاني لدعم العرب في قيادة الدولة العثمانية[137]، ودمج البلدان العربية في النظام العثماني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويقرر كارك، أنه كان للدولة العثمانية دورٌ إيجابي في حركة تطوير مدينة القدس ويافا، وذلك للقيام بما يلي:

أ. توفير الأمن والسلامة على النفس والأملاك، وتحقيق الاستقرار، ومنع كافة أشكال الاضطهاد الديني، وتمتع الجميع بحرية العبادة وممارسة الشعائر.

ب. تحسين الأحوال الحياتية لكافة أهالي القدس ويافا، من خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية، وتطوير البنية التحتية، ورعاية الزراعة والصناعة والتجارة.

ج. تحسين الإدارة، والأخذ بالأساليب الحديثة، وتعيين الأكفاء المؤهلين، من ذوي الأمانة والنزاهة والاجتهاد.

ويورد كارك نماذج من التطويرات التي أحدثتها الدولة من حيث النظافة والصحة والحماية والأمن، وبناء الطرق وحراستها وتنظيم المدينة وإقامة المنشآت وإدخال الهاتف والبريد، وتطوير التعليم بإدخال برامج حديثة هندسية وفنية، فأنشأت مصالح حكومية جديدة، وطوَّرت القضاء، وقضت على نفوذ المشايخ (سلاطين البر) والإقطاعيين، وأخمدت تمردات وتعديات البدو وقطاع الطرق واللصوص، ورصفت شوارع مدينة القدس، وأنشأت شبكة للمجاري، وفتحت عيادات طبية مجانية، وافتتحت سنة 1306هـ/1888م مسرحاً تمثل فيه الروايات العربية والتركية والفرنسية، وبنت مئات المدارس في قرى فلسطين، وبنت في سنة 1310هـ/1891م مستشفى تابعاً للبلدية، عرف بالمستشفى البلدي في حي الشيخ بدر، وأقامت منتزهاً عاماً في الميدان القريب من المسكوبية، تعزف فيه الفرق العسكرية الموسيقى مرتين في الأسبوع، وفي المناسبات والاحتفالات الدينية، وقامت في سنة 1311هـ/1892م ببناء سكة حديد بين القدس ويافا، وفي سنة 1312هـ/1893م، زودت المدينة بمستشفى عسكري ثانٍ أقيم في ساحة القشلة

بباب الخليل، وفي سنة 1318هـ/1900م شيّد برج الساعة في باب الخليل، وسبيل ماء جديد في باب الخليل أيضاً، وفي السنوات التالية، أقيم متحف للآثار وإصلاح وترميم وتجديد وإعمار الحمامات التركية، وفي سنة 1324هـ/1906م قرَّر رشيد بك، حاكم القدس آنذاك، بناء المدرسة الرشيدية، وأشرف على وضع برامجها التدريسية الحديثة، واختار لها أفضل الأساتذة، من خريجي المعاهد والجامعات المشهورة، بل وأحدث في المدينة ميداناً لسباق الخيل[138]. وكنا قد أشرنا إلى الكلية الصلاحية التي أنشأها جمال باشا، وانتشرت في المدينة الخانات والمطاعم والفنادق والمستشفيات والوكالات التجارية والبنوك والمنشآت الصناعية والأسواق الحديثة؛ فكانت المدينة مقصد الحجاج والزوّار والسيّاح من الهند والصين وآسيا الوسطى والتركستان وأوزبكستان وبخارى وسمرقند وطشقند وإيران وأفغانستان وبلاد النوبة والمغرب وشرق إفريقيا وغربها ومن الجزيرة العربية وتركيا، علاوةً على البلدان الأوروبية كافة. فالمدينة آمنة مستقرة، ونشاطها الاقتصادي قوي، جاذب للأموال والاستثمار، وأحياؤها وحدودها وسكانها في ازدياد[139].

أما السلطان عبد الحميد الثاني 1293-1327هـ/1876-1909م، فكانت لفترة حكمه أهميةٌ عظمى تتفوق على فترات العديد من سلاطين الدولة، وذلك لمحاولته تقوية الوحدة الإسلامية بين الأقطار العربية والإسلامية لتكون قوة مانعة للأطماع الأوروبية الغربية، فقد عظّم عبد الحميد مكانة رجالات الولايات العربية من أرباب الوظائف الدينية من علماء وشيوخ ومدرسين، وقرَّب إليه العديد من رجالات العرب كمستشارين وخبراء ونظار وصدور عظام أمثال، خير الدين باشا التونسي، وأحمد جودت باشا، وعزت باشا العابد، وأبو الهدى الصيادي، وعبد القادر القدسي، وشفيق الكوراني، ومحمود شوكت باشا[140] (الذي قاد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني). وأمر بتطوير التعليم بإنشاء المدارس الإبداعية ذات الأصول الجديدة والتي تدرس الطب والقانون والاقتصاد والإدارة والهندسة والعلوم العسكرية، وألحق بها العديد من الطلبة العرب ليكونوا كوادر مؤهلة لتولي الوظائف العمومية بعد تخرجهم.

وكان اهتمامه ورعايته لمدينة القدس الشريف علامة بارزة في تاريخ الدولة العثمانية، فقد تصدّى لمحاولات الصهيونية بالاستيطان في القدس، ورفض كل الإغراءات التي قُدِّمت له لإنقاذ اقتصاد الدولة إن وافق على قبول البرامج الصهيونية بشأن فلسطين

عامة، والمدينة المقدسة خاصة. وبالتالي، فقد أُسقط عن عرشه، وظل سجيناً منفياً في سالونيك ومحاصراً حتى وفاته. وما كان أمام القوى الأوروبية إلا الغزو العسكري للدولة العثمانية، وكانت القدس غنيمة الاحتلال البريطاني في 1917/12/9، حيث دخلت المدينة في عهود الظلام والتعسف والإرهاب والتشرد والطرد والهدم والقتل والإعدام، وسلمتها بريطانيا فيما بعد إلى الصهاينة حيث ما زالت فصول مأساتها مستمرة. والمقاومة ضدّ الاغتصاب غدت ثقافة واستراتيجية ومنهاجاً.

خاتمة:

وفي الختام، فإنَّ البحث يظهر بأن الدولة العثمانية، وفي مضمار جهودها للحفاظ على الدور الثقافي والحضاري لمدينة القدس الشريف ولتنشيط وتفعيل هذا الدور؛ قد قامت بما يلي:

- التزمت القيم الإسلامية التي أرسى قواعدها الدين الإسلامي الحنيف، وطبَّقت أحكام الشريعة بالعدل والمساواة بين كافة رعاياها دون الالتفات للمذهب أو العرق أو الطائفة.
- حافظت على الأماكن المقدسة في المدينة، وخاصةً المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، فأجرت عمليات الترميم والإصلاح والتجديد والإنشاء طوال وجودها في المدينة المقدسة. ولم يقتصر اهتمامها على هذين المعلمين المقدسين، بل شملت الرعاية كافة الأماكن الدينية في القدس وظاهرها، كما أولت أماكن العبادة عند الطوائف غير الإسلامية عنايةً بارزة.
- حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية كانت مكفولة، ووضعت التعليمات لتمكين أتباع الطوائف من أداء شعائرهم، وعدم تعكير صفو حريتهم.
- بسطت حالةً من التعايش والسلم بين فئات المجتمع من المسلمين وغيرهم، وأعملت سياسة التقارب بين الطوائف الأخرى من نصارى ويهود وتحقيق العدالة.
- أقامت العديد من المنشآت الثقافية والاجتماعية والصحية والخدمية، وكانت منشأة تكية خاصكي سلطان من أهم المؤسسات الخيرية في المدينة، والتي ما

زالت تقوم بجزء صغير من دورها الذي أراده سلاطين بني عثمان أن يكون كبيراً ومؤثراً.

- رعت معاهد العلم في المدينة المقدسة، وأعظمت قدر العلماء وأرباب الوظائف الدينية، فغدت مدينة القدس رحلةً لطالبي العلم من مختلف أقطار العالم الإسلامي، ووصف علماء المدينة بفضلهم وأثرهم على ترقي الفكر الإنساني العالمي.
- عملت الدولة العثمانية على تطوير المدينة وتقدمها وازدهارها، وحلّت مشكلة من أعقد المشاكل التي كانت تواجهها، وهي قلة المياه وشحها في المدينة، وما زالت شبكة المياه العثمانية عاملة وفاعلة في المدينة حتى يومنا هذا.

وستظل مدينة القدس، عنوان الخلود السرمدي، حبها روحاني سماوي، والشوق والحنين لبيت المقدس لا يخمد ولا يفنى بل يتجدد أبداً ويتأكد. والقدس المحتلة اليوم إنما هي أزمة الفكر العربي والإسلامي، أسيرة الغصب والعدوان تنتظر صلاح الدين، المؤمن المجاهد، ليعيد لها دورها كمنارةٍ ثقافيةٍ وحضارية لكافة الأمم والشعوب.

وإلى الله المُشتكى، نِعْمَ المولى ونِعْمَ المعين والنصير

الملاحق

نماذج من الوثائق العثمانية

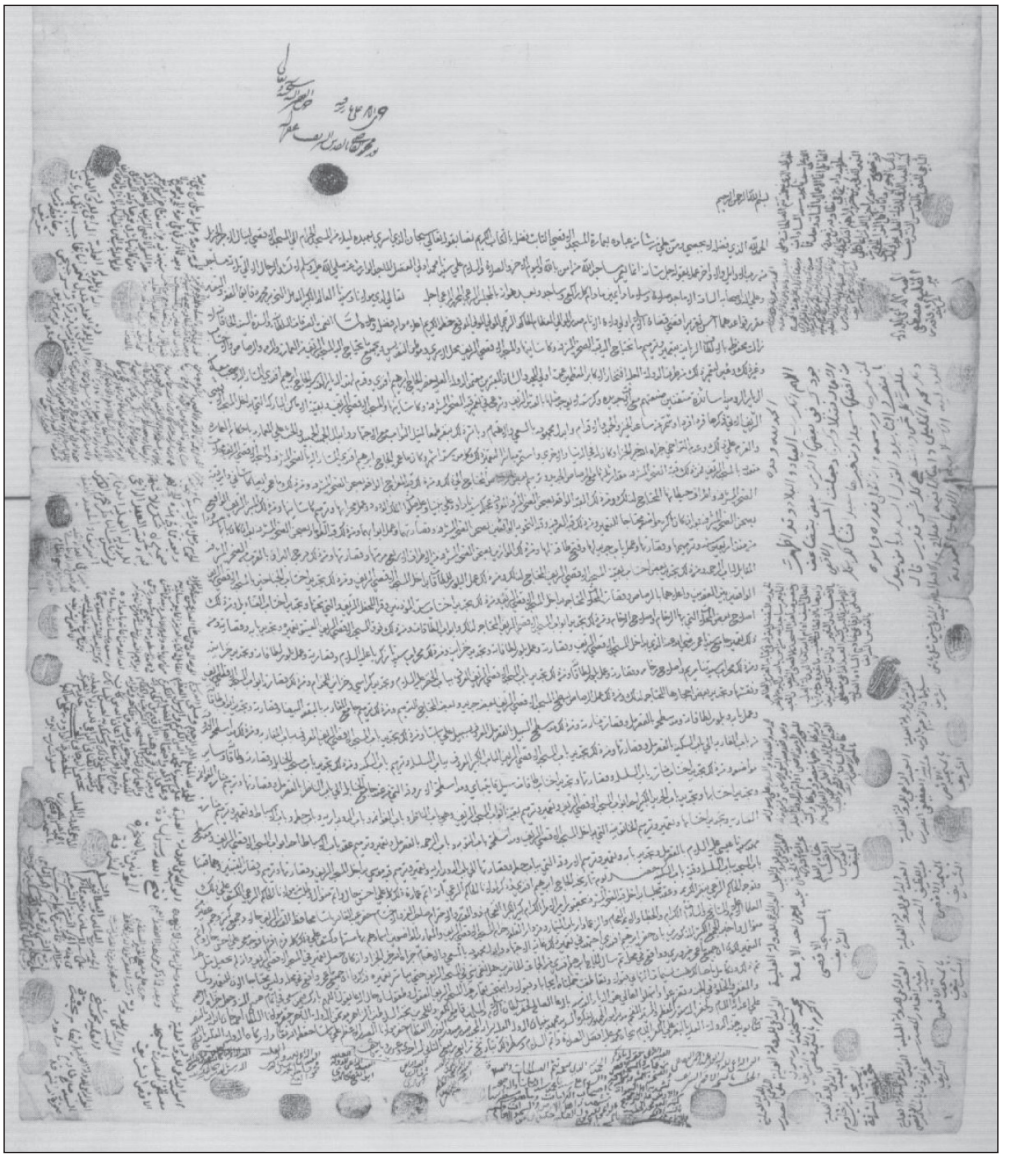

وثيقة إعمار الأماكن الدينيّة في مدينة القدس سنة 1120هـ/ 1708م

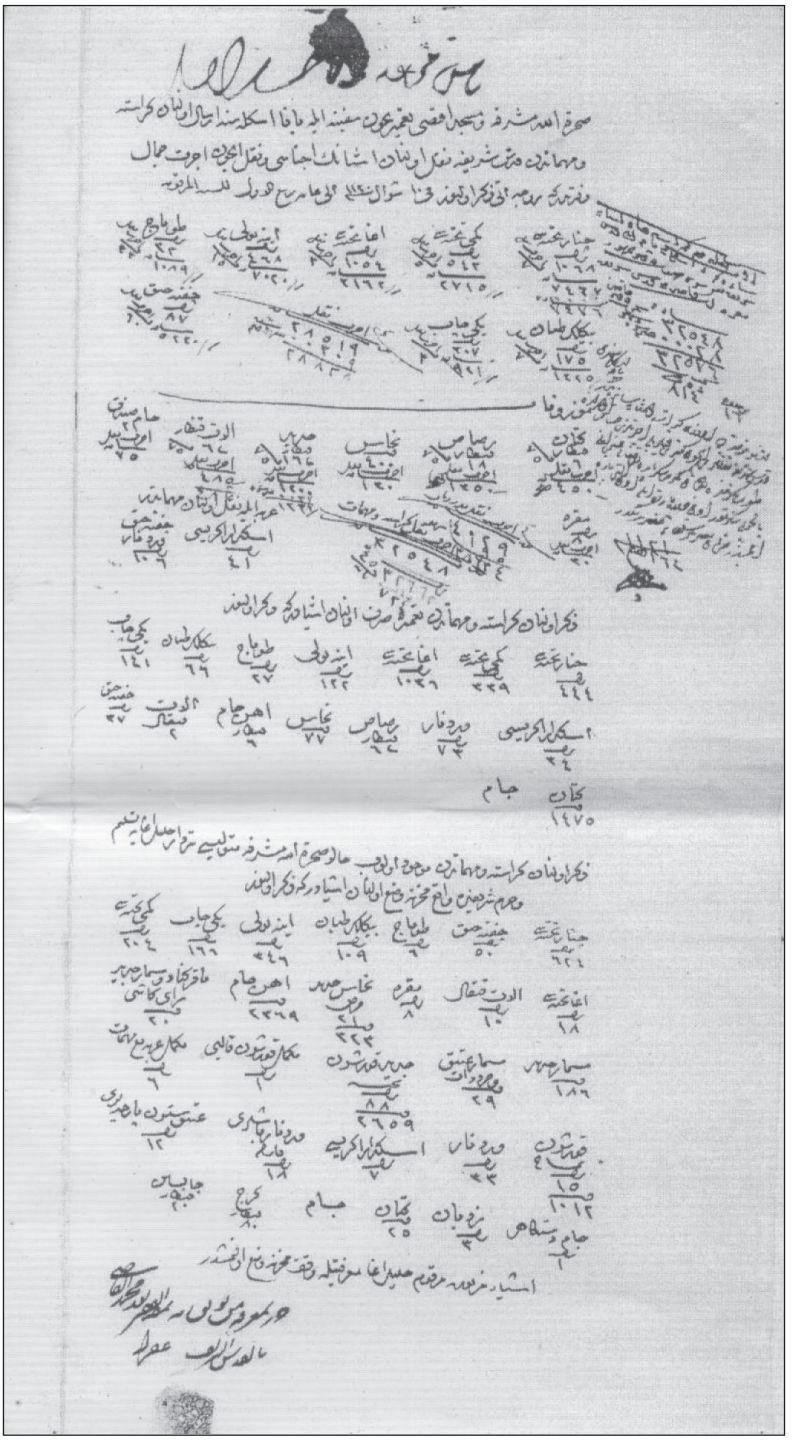

وثيقة نقل مواد البناء الكرستة من ميناء يافا إلى القدس، والتي أرسلت من إسطنبول

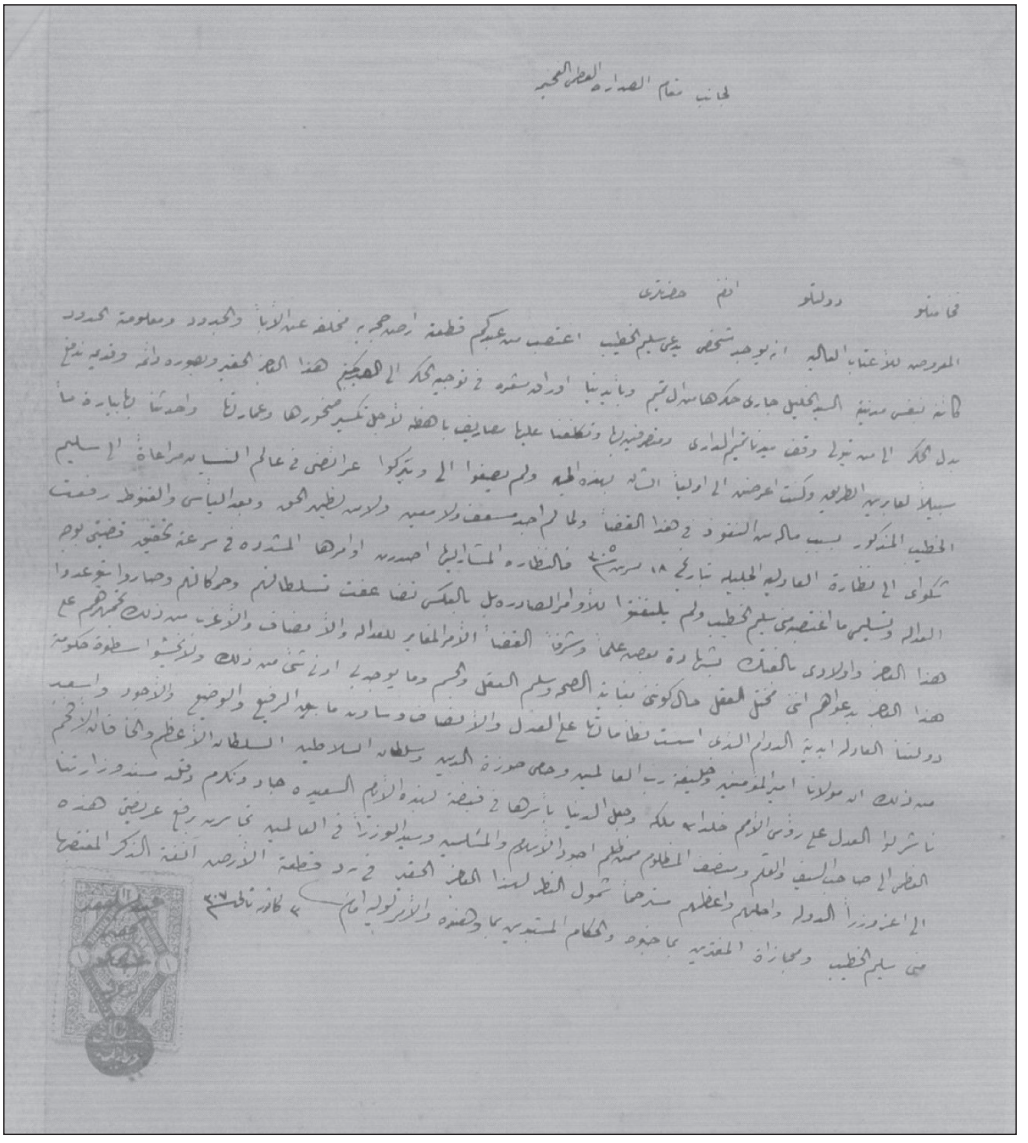

شكوى إلى الباب العالي من عبد الخالق زولي ضد من غصبه حقه في الأرض

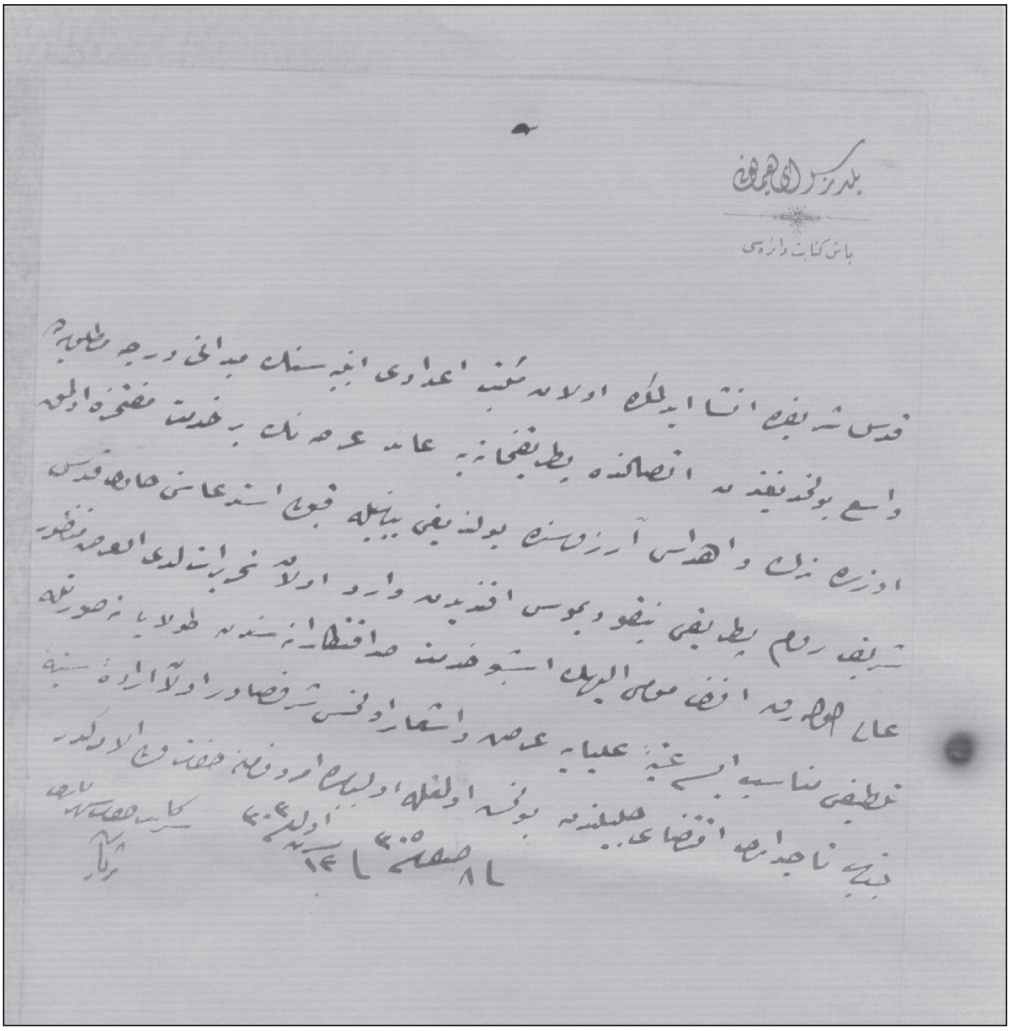

وثيقة صادرة من السلطان تقضي بتكريم بطريارك الروم الأرثوذكس لصداقته للدولة العلية، انظر ترجمتها إلى العربية في البحث.

هوامش الفصل الثالث

[1] كامل العسلي، **معاهد العلم في بيت المقدس**، ص 25-26.

[2] Evliya Tschelebi, "Evliya Tschelebi's Travels in Palestine, 1648-1650," translated by St. H. Stephan, *Quarterly of the Department of Antiquities in Palestine*, Ariel Publishing House, vol. 4-9, 1935-1949; and see also: Yucel Dagli, Seyit Ali Kahraman and Robert Dankoff, *Evliya Çelebi Seyahatname 9th Book* (Istanbul: 2005), p. 230.

[3] Evliya Tschelebi, "Evliya Tschelebi's Travels in Palestine," vol. 9, no. 1, 1939, p. 148; and Mehmet Önder, "Mevlana Jelaluddin Rumi and his Impacts on Arab Countries," *Studies on Turkish-Arab Relations, Annual*, 1986, pp. 199-206.

[4] Evliya Tschelebi, "Evliya Tschelebi's Travels in Palestine," vol. 9, no. 1, 1939, p. 149؛ وعارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس** (القدس: مطبعة بيت المقدس، 1961)، ص 264-265.

[5] كامل جميل العسلي، "نشأة مدينة القدس وعروبتها في التاريخ،" **الموسوعة الفلسطينية**، ص 797-833.

[6] أوليا جلبي، **سياحت نامه**، ص 13.

[7] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس: حسب الدفتر 342، تاريخه 970هـ/1562م** (عمّان: مطبعة الأسواق، 2002)، ص 174-176.

[8] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي ألوية، صفد، نابلس، غزة، وقضاء الرملة، حسب الدفتر 312 تاريخه 964هـ/1556م** (عمّان: مطبعة الأسواق، 1999)، ص 23-25؛ وانظر: نجاتي قطاش وعصام بينا رق، **الأرشيف العثماني**، ترجمة صالح سعداوي صالح (عمّان: الجامعة الأردنية، 1406هـ/1986م)، القدس، 357، خليل الرحمن، 348، صفد، 364، نابلس، 360. وانظر أيضاً:
Basbakanlik Osmanli Arsivi Reheberi, 2 vols., Istanbul, 2000.

[9] أوليا جلبي، **سياحت نامه**، ص 16.

[10] انظر على سبيل المثال: Ev.d.No.15767 محاسبة الأسبوع الحادي والخمسين.

[11] دفتر محاسبة أوقاف الحرمين الشريفين Ev.HMH.d.1619

[12] Evkaf Haremeyn MuHasebeciligi defterleri (Ev.HMH.d) Ev.d.No.15768.

[13] انظر: دفتر المهمة، إسطنبول، المجلد 29، رقم الحكم 33، 103، تاريخ شوال 987هـ/ ديسمبر 1579م.

[14] انظر: دفتر المهمة، المجلد 28، رقم الحكم 93، تاريخ 25 رجب 984هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

[15] انظر: دفتر محاسبة المسجد الأقصى والصخرة المشرَّفة Ev.HMH.d.No.3768.

[16] انظر: دفتر المحاسبة Ev.HMH.d.

[17] سجل المحكمة الشرعية بالقدس رقم 136، سنة 1056هـ، ص 56، وسيشار إليه لاحقاً بـ س.ش.

[18] دفتر محاسبة الأوقاف (إعمار الأقصى والصخرة E.v.MHM.d.1619 والأماكن الأخرى بتاريخ 1121هـ/1709م).

[19] س.ش، 309، ذوالقعدة 1239هـ/ يونيو 1823م، ص 15.

[20] س.ش، 31، 17 شعبان 963هـ/1555م، ص 366، و14 ذي القعدة 963هـ/1555م، ص 205.

[21] دفتر المهمة، كبجي، رقم 71، تاريخ 3 جمادى الثاني 1022هـ/ 23 يوليو 1613م، ص 340.

[22] دفتر المهمة، كبجي، رقم 71، تاريخ جمادى الثاني 1022هـ/ يوليو 1613م، ص 179.

[23] تاريخ 1121هـ/1709م Ev.HMH.d.1619.

[24] انظر تاريخ 29 كانون الأول 1271هـ/1854م Ev.d.No.1591.

[25] س.ش، 29، سنة 967هـ، ص 219-220؛ وكامل جميل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية** (عمّان: الجامعة الأردنية، 1983)، ج 1، ص 294.

[26] لمزيد من الاطلاع على الألقاب والكنى والإشادة بمناقب قاضي القدس، انظر سجلات المحكمة الشرعية في القدس التالية: س.ش، 136، سنة 1055-1056هـ، ص 334؛ وس.ش، 150، 2 صفر حتى رمضان 1065هـ؛ وس.ش، 142، سنة 1059هـ، ص 113؛ وس.ش، 171، سنة 1080-1081هـ، ص 196؛ وس.ش، 184، سنة 1092هـ، ص 226؛ وس.ش، 228، رمضان 1229هـ، ص 15؛ وكامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 1، ص 313-314.

[27] انظر: س.ش، 271، سنة 1204هـ، ص 56.

[28] س.ش، 278، سنة 1211هـ، ص 70.

[29] انظر: س.ش، 271، سنة 1042هـ، ص 37؛ وس.ش، 271، سنة 1204هـ، ص 56؛ وس.ش، 278، سنة 1211هـ، ص 70.

[30] ورد اسمه في المصادر عبد اللطيف القدسي ولم يستخدم لقب الحسيني بل الحسن بن عبد اللطيف، وأضيف اللقب "الحسيني" بعد تبادل الهدايا بين عبد اللطيف القدسي (الحسيني فيما بعد) ورجال الإدارة في إسطنبول، حول إضافة اللقب وهداياه من صناديق الصابون وجرار ماء الورد والطواقي، انظر:

Butrus Abu-Manneh, "The Husaynis: The Rise of a Notable Family in 18th Century Palestine," David Kushner, *Palestine in the Late Ottoman Period* (Leiden: E.J. Brill, 1986), pp. 93-105.

[31] س.ش، 228، رمضان 1229هـ، ص 15.

[32] انظر: دفتر المهمة، رقم 7، رقم الحكم 2696، تاريخ 974هـ، ص 252.

[33] س.ش، 271، سنة 1205هـ، ص 131-132؛ وس.ش، 272، 1052هـ، ص 130-131، وكان مجموع ما وزع وفق الدفتر رقم 272، 6160.5 قطعة ذهبية.

[34] أوراق قصر يلدز، رقم الدوسيه 1054، ورقم التصنيف المتسلسل 82713.

[35] انظر: دفتر مهمة مكتومة، رقم 5، ص 31-32؛ وعارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 266.

[36] أشرف على بناء السور، محمد جلبي النقاش في سنة 957هـ/1555م، انظر: س.ش، 23، أوائل رجب 957هـ/1550م، ص 524.

[37] عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 307؛ وكامل العسلي، **معاهد العلم في بيت المقدس**، ص 361-362.

[38] قام محمد بن الهمام بحفر حفرة تحت السور غرب باب الأسباط، فحقق معه أمير لواء القدس والقاضي عبد الرحمن، وقاما بعقابه لهذا السبب، مخافة أن يتسبب الحفر بهدم السور، انظر: س.ش، 31، غرة رجب 963هـ/1555م، ص 331.

[39] Uriel Heyd, *Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615* (Oxford: The Clarendon Press, 1960), pp. 90-91.

[40] عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 185؛ وأبو اليُمن مجير الدين العليمي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل** (القدس: 1961)، ج 2، ص 55.

[41] س.ش، 31، 19 ذو الحجة 963هـ/1555م، ص 210؛ وس.ش، 15، 19 رمضان 949هـ/1542م، ص 92.

[42] انظر: دفاتر المهمة، المجلد 3، رقم 563، تاريخ 2 ربيع الأول 967هـ/ 2 ديسمبر 1559م، والمجلد 6، رقم 240، تاريخ 9 ربيع الأول 972هـ/ 15 أكتوبر 1564م، والمجلد 14، رقم 108، تاريخ 10 محرم 979هـ/ 4 يونيو 1571م.

[43] دفتر المهمة، المجلد 3، رقم 1025، تاريخ 27 رجب 967هـ/ 23 أبريل 1560م.

[44] Muhemme defter, KoGuslar, no. 888. Sahefa, 306b 20Receb 959 A.H./ 12 July 1552.

[45] دفتر المهمة، المجلد 40، رقم 9/747، تاريخ جمادى الأولى 987هـ/ يوليو 1579م.

[46] انظر: دفتر المهمة، المجلد 36، رقم 964، تاريخ 9 ربيع الثاني 987هـ/ 5 يونيو 1579م.

[47] انظر: دفتر المهمة، المجلد 46، رقم 375، تاريخ 11 شوال 989هـ/ 8 نوفمبر 1581م.

[48] انظر: دفتر المهمة، المجلد 26، رقم 190، تاريخ 19 ربيع الأول 982هـ/ 9 يوليو 1574م، والمجلد 42، رقم 387، تاريخ 991هـ/1583م.

[49] دفتر المهمة، المجلد 58، رقم 20، تاريخ 16 رجب 995هـ/ يونيو 1587م.

[50] دفتر المهمة، المجلد 28، رقم 54، تاريخ 19 جمادى الأولى 984هـ/ 14 أغسطس 1576م.

[51] دفتر المهمة، المجلد 46، رقم 247، تاريخ 6 رمضان 989هـ/ 15 أكتوبر 1581م.

[52] انظر: الفرمان السلطاني، دفتر المهمة، الأرقام 377، 381، 375، تاريخ 22 محرم 987هـ/ 22 مارس 1579م، صادر إلى بيك القدس وقاضيها وبيك غزة، تجديد تكليف الشيخ أبو العويس بن عامر علي، شيخ البدو في نقل القمح من قرى وقف خامنكي سلطان في الرملة إلى القدس، انظر:
Uriel Heyd, *Ottoman Documents*, no. 82, p. 132.

[53] دفتر المهمة، المجلد 1، رقم 103، تاريخ 18 جمادى الثاني 992هـ/ 17 يونيو 1584م.

[54] السكبان: عناصر محلية شابة من بين فلاحي الأناضول، كانوا يلحقون بالجيش لمساعدته في ضبط الأمن والحراسة، انظر: كامل جميل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية** (عمّان: الجامعة الأردنية، 1989)، ج 3، ص 39.

[55] س.ش، المجلد 3، ص 39، رقم 87، سنة 1016هـ، ص 419.

[56] س.ش، 203، سنة 1117هـ، ص 44؛ وكامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 2، ص 197-198.

[57] دفاتر مهمة مكتوم، 4335، أم 90021 (A.MKt MHM, 4335, IM90021)، تاريخ 15 شوال 1285هـ/1868م.

[58] Ruth Kark, "The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917," David Kushner, *Palestine in the Late Ottoman Period* (Leiden: E.J. Brill, 1986), pp. 46-58.

[59] انظر: خليل ساحلي أوغلي (مترجم)، "قانون نامه آل عثمان،" مجلة **دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد 13، العدد 4، شعبان 1406هـ/1986م، ص 128-135.

[60] انظر: دفتر المهمة، المجلد 9، رقم 1344، تاريخ ذو القعدة 972هـ/ يوليو 1569م.

[61] انظر: دفتر المهمة، المجلد 6، رقم 1344، تاريخ 3 ذو الحجة 972هـ/ 1 يوليو 1565م، ص 608-609.

[62] انظر: دفتر المهمة، المجلد 5، رقم 191، تاريخ 4 صفر 973هـ/1565م.

[63] انظر: دفتر المهمة، المجلد 5، رقم 612، تاريخ 10 جمادى الأولى 973هـ/ 3 ديسمبر 1565م، ص 318.

[64] جريدة **لسان الحال**، 1894/10/17.

[65] انظر: صندوق، رقم H.R. To. 390, Gomlek Sira. No.100 تاريخ 1892/1/15. صورة الشكوى ملحقة بالبحث.

[66] س.ش، 290، رجب 1220هـ/ 14 أيلول 1806م، ص 233.

[67] س.ش، 291، 15 ذي الحجة 1222هـ/ 20 كانون الثاني 1808م، ص 81.

[68] س.ش، 298، سنة 1229هـ/1813م، ص 33-34.

[69] س.ش، 4، سنة 941هـ/1534م، ص 307؛ وس.ش، 4، 12 صفر 941هـ/1534م، ص 280.

[70] دفتر المهمة، طوب قابي، E./2321.، رقم الحكم 359، تاريخ غرة محرم 952هـ/ 5 مارس 1549م، ص 146، أ، ب.

[71] دفتر المهمة، المجلد 6، رقم الحكم 104، تاريخ 29 محرم 972هـ/ 6 سبتمبر 1564م، ص 242.

[72] س.ش، 265، سنة 1198هـ، ص 34.

[73] معروضات مخصوصة Y.A.Hus.No.280/95 تاريخ 1321هـ/1902م.

[74] س.ش، 48، سنة 972هـ/1564م، ص 3.

[75] س.ش، 31، سنة 963هـ/1555م، ص 718.

[76] س.ش، 48، سنة 972هـ/1564م، ص 3.

[77] س.ش، 54، سنة 978هـ/1570م، ص 182؛ وس.ش، 48، سنة 972هـ/1564م، ص 14.

[78] س.ش، 228، رمضان 1229هـ/1813م، ص 15.

[79] س.ش، 299، 1 ذي القعدة 1230هـ/ 5 أكتوبر 1815م، ص 18.

[80] انظر: إرادة، أمور داخلية، 15 ربيع الآخر 1330هـ/ 13 كانون أول 1327 (مالي) .DH. ID. 122.19

[81] س.ش، 308، 13 شوال 1242هـ/ 30 مايو 1824م، ص 125؛ وس.ش، 315، 17 رجب 1247هـ/ 6 ديسمبر 1831م، ص 15.

[82] س.ش، 10، 13 ذي القعدة 945هـ/1538م، ص 503.

[83] المرجع نفسه، ص 502.
[84] س.ش، 10، 14 ذي القعدة 945هـ/1538م، ص 507؛ ومحمد سليم اليعقوب، **ناحية القدس الشريف**، ج 1، ص 53.
[85] س.ش، 31، 3 ربيع الأول 963هـ/1555، ص 16، 64؛ ومحمد اليعقوب، **ناحية القدس الشريف**، ج 1، ص 54.
[86] أوراق أكرم بك، ملف I/f.83، محفوظ في "أرشيف دولة إسرائيل"، تاريخه 8 مايو 1908م، مشكلة الأماكن المقدسة والحماية.
[87] س.ش، 79، أواسط شعبان 1007هـ/1598م، ص 530-531.
[88] كامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 2، ص 243.
[89] أوراق أكرم بك، ملف I/f.83، تاريخ 28 إبريل 1908م.
[90] Y.A.Hus.No.280/25 تاريخ 1321هـ/1903م.
[91] رسالة أكرم بك إلى السكرتير الأول، بتاريخ 28 إبريل 1908م، ملف I/f.83.
[92] المرجع نفسه.
[93] انظر: محب الدين الحموي، الرحلة الرومية (حادي الأظعان)، مخطوط جامعة ييل Yale، ورقة 1-6أ.
[94] انظر نماذج من عدالة القضاء الإسلامي: س.ش، 31، 16 جمادى الثاني 963هـ/1555م، ص 305.
[95] انظر: دفتر المهمة، طوب قابي، رقم E.132R1، رقم الحكم 385، ص 157.
[96] انظر: الوثيقة العثمانية رقم A.M.K.T. MVL, 93.30, Brahim Boazi, 0015 تاريخ 5 ربيع الثاني 1274هـ.
[97] انظر: الوثيقة العثمانية رقم DH.JD.117.11.35 تاريخ 28 شوال 1328هـ/ 19 تشرين الأول 1326 مالي. رسالة من الباب العالي، الصدارة، تحريرات قلمي رقم 1713 من الصدر الأعظم إلى السلطان بناءً على توصية مستشار الصدر الأعظم.
[98] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، ص 43-45.
[99] انظر على سبيل المثال: س.ش، 207، سنة 1122هـ، ص 247؛ وس.ش، 144، سنة 1083هـ، ص 324؛ وس.ش، 60، سنة 990هـ، ص 43؛ وس.ش، 165، سنة 1219هـ، ص 211؛ وس.ش، 366، سنة 1199هـ، ص 30؛ والأمثلة كثيرة.
[100] س.ش، 136، سنة 1055-1056هـ، ص 334.
[101] كامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 1، ص 315.
[102] انظر، س.ش، 223، سنة 1141هـ، ص 260؛ وس.ش، 241، سنة 1170هـ، ص 15؛ وس.ش، 240، سنة 1169-1170هـ، ص 34؛ وكامل العسلي، **معاهد العلم في بيت المقدس**، ص 54-95.
[103] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، ص 137.
[104] **المرجع نفسه**، ص 151.
[105] أنجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، ج 3، ص 120-121؛ وكامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 2، ص 269-272.
[106] دفتر الأمور المهمة، رقم 3، الحكم رقم 1076، تاريخ 10 شعبان 967هـ/ 6 مايو 1560م.
[107] أوليا جلبي، **سياحت نامه**، إسطنبول، 1971، ص 250.
[108] انظر: محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، انظر الفهرس، ص 214، الخانات؛ وكامل جميل العسلي، **من آثارنا في بيت المقدس** (عمّان: 1982)، ص 39-95.
[109] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، ص 46، والوقفية رقم 87، ص 143-144؛ وس.ش، 125، سنة 1054-1055هـ، ص 597.
[110] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، رقم 342، تاريخ 970هـ، ص 72؛ وانظر أيضاً: دفتر الطابو رقم 289، تاريخ 961، ص 45-46 حمام العين.
[111] س.ش، 53، سنة 978هـ، ص 577؛ وس.ش، 269، سنة 1203هـ، ص 147؛ وكامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 3، ص 87، 90.
[112] كامل العسلي، **من آثارنا في بيت المقدس**، ص 14؛ وانظر:
Joseph v. Hammer Purgstall, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, Band 3, Graz, pp. 350-351.

[113] انظر الوقفية: س.ش، 270، أواسط شعبان 964هـ، ص 18-49. ولدى الباحث نسخة أخرى صورها من مكتبة متحف التوب كابي في إسطنبول.

[114] س.ش، 270، أواخر شوال 967هـ، ص 49-50؛ وكامل العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، ج 1، ص 145-150.

[115] انظر: س.ش، 145، سنة 1060-1061، ص 354، المتعلق بتعيين الشيخ شرف الدين أفندي بن صالح الخالدي مدرساً في المدرسة الخاصكية الكائنة في تكية خاصكي سلطان بالقدس الشريف.

[116] انظر: دفتر الأوقاف رقم E.v.d.13504.

[117] EVKAF DEFterleri, Defter E.v.d. Defter No.13504/3.

[118] أرشيف رئاسة الوزراء، إسطنبول Evkaf Defter, Ev.d.16873

[119] Evkaf Defter, Ev.d.No.17753.

[120] Evkaf defterleri, defter Ev.d.No.17753.

[121] St. H. Stephan, "An Endownment Deed of Khasseki Sultan," *Quarterly of the Department of Antiquities in Palestine*, vol. 10, no. 3, 1942, pp. 170-194.

[122] كامل العسلي، **من آثارنا في بيت المقدس**، ص 134-140.

[123] عيون أرطاس هي: عين عطاف، وعين الفروجة، وعين صالح، وعين البرك، انظر: عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 437-438.

[124] محمد عيسى صالحية، **سجل أراضي لواء القدس**، 124، سجل أملاك وأوقاف لواء الشام، 228/602، سجل أوقاف وأملاك رقم 78/522.

[125] دفاتر المهمة، الكوغوشلار، رقم 888، تاريخ 2 رجب 959هـ، ص 283، أ، ب.

[126] س.ش، 349، سنة 1281هـ، ص 123؛ ومحمد أسعد الإمام الحسيني، **المنهل الصافي في الوقف وأحكامه** (القدس: المطبعة الوطنية، 1982)، ص 115-116.

[127] س.ش، 349، ص 123؛ ومحمد حمزة الحداد، الأسبلة السليمانية الباقية بالقدس الشريف، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 23، الرسالة 199، 1423-1424هـ/2002-2003م، ص 16.

[128] عارف العارف، **تاريخ الحرم القدسي الشريف**، ص 99؛ وعارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 226؛ وكامل العسلي، **من آثارنا في بيت المقدس**، ص 255-256.

[129] محمد أسعد الحسيني، **المنهل الصافي**، ص 113-115.

[130] Uriel Heyd, *Ottoman Documents*, pp. 146-147.

[131] *Ibid*., pp. 147-148.

[132] *Ibid*., p. 148.

[133] عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 269.

[134] س.ش، 167، سنة 1077هـ، ص 277؛ وس.ش، 205، سنة 1119هـ، ص 24.

[135] انظر: دفاتر الأوقاف Ev.d.15886, Ev.d. Avplirleri, No. 15755, No. 1572, 15720. Ev.d. defter.

[136] ملفات القنصلية الألمانية رقم 456/473، محفوظ في أرشيف دولة الكيان الإسرائيلي، أوراق أكرم بك I/f No.83 وأرشيف دولة إسرائيل (1323) 83 I/f.

[137] Ruth Kark, "The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917," pp. 46-58; and Engin D. Akarli, "Abdulhamid II'S Attempt to Integrate Arabs into the Ottoman System," David Kushner, *Palestine in the Late Ottoman Period* (Leiden: E.J. Brill, 1986), pp. 74-92.

[138] انظر: كيرك، تطوير مدينة القدس، ص 47-544.

[139] وليد العريض، "المؤسسات العثمانية في القدس في الوثائق العثمانية،" ندوات القدس 5000 عام من الحقوق العربية، جامعة آل البيت، الأردن، المفرق، 1997/11/24، ص 826.

[140] Engin Akarli, "Abdulhamid II'S Attempt to Integrate Arabs into the Ottoman System," pp. 77-78.

Studies on the Cultural Heritage of Jerusalem

هذا الكتاب

يعدّ هذا الكتاب أحد أبرز إصدارات الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية سنة 2009 . وهو كتاب علمي متخصص شارك في إعداده نخبة من أبرز المتخصصين والمهتمين بالتراث الثقافي للقدس.

يسلط الكتاب الضوء على مدينة القدس بهويتها المعمارية، وأوقافها وممتلكاتها الإسلامية والمسيحية، ومكتباتها ومؤسساتها التعليمية، والدور الحضاري لعدد من أبرز علمائها، وموقعها في الموسوعات العالمية، ويدرس الكتاب دور العثمانيين في الحفاظ على التراث الثقافي للمدينة، وموقف المعاهدات والقرارات الدولية من هذا التراث. ويوضح الكتاب ما تتعرض له المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي من معاناة ومن إجراءات تهويد، كما يعرض للأدوار المأمولة لحماية التراث الثقافي للقدس من العالمين العربي والإسلامي ومن العلماء والأكاديميين ومن مؤسسات المجتمع المدني.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net